

وتوصلت كذلك الرئاسة أيضا، بمراسلة من رئيس الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، يطلب من خلالها تأجيل السؤال الموجه لكتابة الدولة لدى وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة المكلفة بالتنمية المستدامة، حول موضوع الغازات المنبعثة من المحطة الحرارية بالعيون إلى جلسة لاحقة. أما بالنسبة للأسئلة التي توصلت بها الرئاسة إلى غاية يوم الثلاثاء 2 يناير 2018، فهي كالتالي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 16 سؤالا؛

- عدد الأسئلة الكتابية: 10 أسئلة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

إذن نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالأسئلة الآتية الموجهة لقطاع الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة، والتي تجمعها وحدة الموضوع. والبتدية مع سؤال فريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، وموضوعه انهيار منجم الفحم الحجري بجرادة، الكلمة لكم السيد الرئيس لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات الوزيرات،

السادة الوزراء،

الأخوات والإخوة،

السيد الوزير، حتى يطلع الرأي العام الوطني بما يدور في إقليم جرادة.

ما هي نية الحكومة لتنمية هاذ الإقليم؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

دائما في إطار وحدة الموضوع، والسؤال الثاني موضوعه، تدبير وضعية المناجم المغلقة ومعالجة تداعيات وفاة عاملين بمنجم جرادة، الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة العمل التقدمي، تفضل السيد المستشار لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات الوزيرات،

السادة الوزراء،

السيد الوزير، هل بإمكانكم أن تفيّدونا بما وقع بمدينة جرادة؟

هل أدركت الحكومة عمق ما حصل وأسبابه؟ لأنكم وجدتم هذا

محضر الجلسة السادسة والثلاثين بعد المائة

التاريخ: الثلاثاء 14 ربيع الآخر 1439 هـ (2 يناير 2018 م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الصمد قيوح، الخليفة الأول لرئيس المجلس.

التوقيت: ساعتان ودقيقتان، إبتداء من الساعة الرابعة والدقيقة السابعة

والثلاثين بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد عبد الصمد قيوح، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السادة أعضاء الحكومة،

السيدتان الوزيرتان،

السيد الوزير،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارون المحترمون،

في البداية، أود أن نتقدم بخالص التمنيات بمناسبة السنة الميلادية الجديدة.

وعملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

الكلمة لكم السيد الأمين.

المستشار السيد أحمد تويزي أمين الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على النبي الأمين.

في البداية نحيط المجلس الموقر علما بتشكيل لجنة لتقصي الحقائق الخاصة بترخيص الحكومة باستيراد النفايات بعد استيفاء جميع الإجراءات القانونية المرتبطة بذلك.

كما لدينا استدرارك على جدول أعمال جلسة الأسئلة الشفهية، ذلك أنه، يطلب من الفريق الحركي، عوض السؤال الموجه لقطاع النقل حول بعض اختلالات اجتياز امتحان الحصول على رخصة السياقة، بالسؤال الآتي الموجه لقطاع الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة حول أحداث منجم الفحم بجرادة، وأدمج مع باقي الأسئلة في إطار وحدة الموضوع.

دام الاستمرار في الالتفاف على المطالب الجوهرية والملحة للفئات الشعبية، مطالب الديمقراطية والكرامة والإنصاف والعدالة الاجتماعية، ولن يوقف هذا المد الاحتجاجي النضالي إلا إرادة سياسية صادقة وحازمة للقطع النهائي مع هذا الوضع وبناء عقد اجتماعي جديد يعيد الثقة المفقودة ويؤسس لسلم إجتماعي دائم. والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:
شكرا.

السؤال الرابع دائما في نفس الموضوع، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي، أفضّل السيد المستشار.

المستشار السيد المختار صواب:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير،

نسألكم، السيد الوزير، عن التدابير والإجراءات الاستعجالية التي تتوون القيام بها لمواجهة الاحتجاج والاحتقان الاجتماعي الذي تعرفه منطقة جرادة، وذلك بعد الحادث المأساوي الذي ذهب ضحيته شاين اختناقا في عملية إخراج الفحم الحجري.

كما نسألكم عن كيفية رد الاعتبار لهذه المنطقة التي تعيش الفقر والهشاشة، وعن كيفية إيجاد حلول واقعية لتأهيل المناجم الموجودة بالمنطقة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

دائما في إطار وحدة الموضوع، والسؤال الخامس موضوع من فريق العدالة والتنمية، أفضّل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد الصمد مري:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين،

على إثر وفاة مواطنين في بئر منجمي للفحم الحجري بمدينة جرادة فيما يعرف ب"السندريات"، نسألكم السيد الوزير ما هي السياسات التي تعتمرون انتهاجها لفك العزلة عن هذه المنطقة التي تعاني من التهميش والفقر؟ وشكرا.

المشكل ويرجع إلى أمد غابر؟

هل هناك تدابير تفكرون في اتخاذها لمعالجة الوضع وجبر الضرر الفردي والجماعي؟
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثالث، موضوعه مصرع شاين داخل بئر للفحم الحجري بمدينة جرادة، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل، لتقديم السؤال، تفضل.

المستشار السيد محمد زروال:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نريد من خلال طرح هذا السؤال، أن نطمئن على مسار الحوار مع مكونات الديمقراطية ومع ممثلي شباب الحراك بالإقليم؟ ونعرف ماذا أعدتم كحلوق آتية لوقف التزيف وكبرامج ومخططات للنهوض بأوضاع المنطقة وسكيتها وبعث الأمل في الشباب بالإقليم؟

إننا نحرص دائما في الإتحاد المغربي للشغل، على تجنب الحديث في مثل هذه المناسبات الأليمة والهجرجة، ولكن واقع السياسات العمومية ديالنا الفاشلة والنتائج الكارثية ديالها على أبناء وبنات المغرب كيستفز المشاعر ديالنا ويذكرنا بالإحساس بالغبن وبالظلم.

في أحداث الحسجة، كنا قد دعونا إلى التحلي بالصبر وإفساح المجال للحوار مع الساكنة، ولكن للأسف تم ترجيح المقاربة الأمنية، والنتيجة يعلمها الجميع، وقد أكدنا حينها أن أسلوب العصا لن يجيب الدولة لأبناء الشعب المغربي بقدر ما يؤجج مشاعر الحقد والكراهية المهددين للسلم والأمن الداخليين.

السيد الوزير،

تم إغلاق مناجم وترك المدينة وسكانها لمصيرهم بدون أية بدائل اقتصادية ولا بنية تحتية ولا مرافق اجتماعية تضمن الحد الأدنى من العيش الكريم.

جرادة اليوم، السيد الوزير، هي مدينة منكوبة، هي الأولى من حيث نسبة البطالة وهي الأخيرة من حيث مؤشرات التنمية، حالها حال العديد من المدن المنجمية وغيرها من مناطق المغرب المنسي والمقضي، تستغل ثرواتها وسكانها أشبع استغلال وتلوث أرضها وسائها، ولا ينالون من ذلك إلا الأمراض المزمنة وتيمم الأطفال وترمل النساء.

السيد الوزير، إشكالية جرادة ليست الأولى ولن تكون الأخيرة، مادام الإصرار على نهج المقاربة الأمنية في التعاطي مع الاحتجاجات السلمية، وما

يشرفني أن أعرض بين يديكم خلاصة الأجوبة على هذه التساؤلات التي هي تعبير لمثلي الأمة من خلال هذه الغرفة الثانية وهذا طبعاً دورهم في المراقبة والمتابعة والاستطلاع والتحقيق والمحاسبة للجهاز التنفيذي، ولكن أيضاً للدفاع عن قضايا المواطنين، وفي نفس الوقت التفاعل من الجهاز التنفيذي الذي هو الحكومة حول مثل هذه القضايا التي تقع. وفي البداية، نود أن نترحم على كل ضحايا المناجم وضحايا كل القطاعات، وخاصة ما حصل في جرادة، فقط أريد أن أبدأ بمعلومة قبل أن أتطرق إلى خلاصات الجواب.

أن قطاع هو من القطاعات الصعبة في مجال الاستثمار، صعبة جداً بحيث حتى الشركات المنظمة، الشركات المنظمة والكبيرة والتي تستثمر ملايين الدراهم تقع فيها مثل هذه الأحداث.

بدأنا نصل في بلادنا في كثير من المناجم إلى 1000 متر تحت الأرض، وطبعاً عندما نتحدث عن 100 متر، 200 متر، 300، 1000 فنحن نتحدث عن تنوع الجيولوجيا في بلادنا وقد تؤدي، وأنا استقبل تقارير من طرف الإدارة ومن غيرها حول كثير من الأحداث التي وقعت وفيها وفيات في المناجم المنظمة، فما بالك في المناجم اللي هي غير منظمة، والتي يضطر السكان أحياناً نظراً لظروف العيش أن يلجأوا إليها مثل ما وقع في جرادة، يعني يقع البحث عن الذهب في الجنوب، وهناك ألغام وهناك إشكالات، وقع قبل الحدث ديال جرادة في شيشاوة أربعة أشخاص، وقع الحدث ديال جرادة، وجرادة ولات مولفة حتى بهذه الأحداث، ونحن سنتحدث عن هذا الموضوع.

أود فقط أن أشير، بأنه من خلال الموضوع ديال جرادة سأنتطرق إلى بعض الأمور مرتبطة بالحكومة ككل وكافة القطاعات، بغيت نبين بأنه جرادة كمدينة، دعونا نقل كإقليم، ارتبط وجودها بالمناجم مثل كثير من المدن في العالم ويعرفها الكثير من الإخوة والأخوات العارفين بهذا الموضوع، ولكن المناجم لها عمر محدد.

طبعاً في السياسات العمومية، لا بد أن يكون هناك تفكير في البدائل سنتحدث عنها، وأكد سيكون لكم رأي في هذا الموضوع، فكنا مضطرين، كانت الدولة مضطرة أن تغلق منجم من أهم المناجم في البلد سنة اتفاق 98، وقع الاتفاق مع النقابات، هناك اتفاقية بالمناسبة أنا أعددت ملفاً متكاملًا فيه يمكن اللي نقول لك عشرات ديال الصفحات، على الأقل واحد 10 ديال المذكرات تتعلق بالقطاع ديال المعادن والقوانين تتعلق بالملف ديال جرادة، تتعلق بالطاقة، تتعلق بالبيئة، تتعلق حتى بخلاصات الحوارات التي تتعلق جرت، تتعلق أيضاً بما أنجزته الدولة من 2003 إلى 2017 في الإقليم ديال جرادة، راه يعدونه سنقدم يعني نسخة لكل فريق للإطلاع على التفاصيل، لأن هذا شأن عام، وبالتالي مهم الجهاز التنفيذي ومهم أيضاً الجهاز التشريعي وحتى الرأي العام، لأنه معني بمنطق المتابعة، ولكن معني أيضاً بمنطق الدستور.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً.

دائماً في إطار وحدة الموضوع، السؤال السادس موضوع من طرف فريق الأصالة والمعاصرة تفضل السيد المستشار لوضع السؤال.

المستشار السيد الحو المبروح:

شكراً السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير، على خلفية فاجعة وفاة شايبين بمدينة جرادة المنجمية، وما رافقها من حركة احتجاجية يطالب من خلالها المواطنين بإخراج المنطقة من واقع التهميش الذي طالها بعد إغلاق مناجم الفحم الحجري دون خلق بدائل تنموية.

لذلك، نسألكم، السيد الوزير، وفي الحقيقة نسأل الحكومة ككل، ما هي البدائل المزمع اتخاذها بهدف تأهيل هذه المنطقة المنجمية وتميئتها؟ وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد المستشار.

آخر سؤال وهو السؤال السابع دائماً في وحدة الموضوع، موضوع من طرف الفريق الحركي، أفضّل السيد الرئيس.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكراً السيد الرئيس.

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

تنويراً للرأي العام الوطني، نسألكم، السيد الوزير، ما هي التدابير المتخذة لتأهيل المناجم العشوائية حتى لا تكرر المأساة التي وقعت بجرادة. شكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً.

الكلمة لكم السيد الوزير، كما تشاؤون ابغيتو المنبر ديال المنصة أو ابغيتو...

السيد عزيز رباح، وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيدات والسادة الوزراء،

التعويضات إلى 2.2 مليار ديارل الدرهم، مرتبطة بإغلاق هاذ المنجم. أشنو القرارات التي اتخذت فيما بعد؟ أولا أنا باغي نعرض عليكم قبل أن نتحدث عن المعادن وعن الطاقة، طلب تقرير مفصل - بطبيعة الحال في إطار التضامن الحكومي في إطار التنسيق بين جميع القطاعات، إعداد ما تم إنجازه في إقليم ديارل جرادة من 2003-2017، قررنا نعطيه لكم باش يمكن يكون أرضية ديارل المحاسبة باش ما يتحولش إلى كلام يتحول إلى مرجعية ديارل المحاسبة.

نبغي نقول لكم فقط الإجمال لأن الوقت لا يسمح، يمكن إن شاء الله يعني ندأولو فيه 12 مليار و300 مليون ديارل الدرهم التي تم استثمارها في الإقليم ديارل جرادة.

طبعا غادي نفضلها لأن شحال من واحد غادي يقول فين مشات هاذ 12 مليار؟ سأفصل فيها.

- فيما يتعلق بالبنية التحتية 224 مشروع من 2003 ل 2017، الحجم ديارلها مليار و543 مليون ديارل الدرهم؛

- القطاعات الإنتاجية 28 مشروع، 10 ملايين، بهم بالخصوص

الطاقة، أنا غادي نتكلم على موضوع الطاقة لأنه موضوع مهم وأساسي؛

- المشاريع الاجتماعية 111 مشروع، يعني 38 مليار ديارل السنتم 380 مليون؛

- ¹(L'INDH) 636 مشروع، حوالي 34 مليار ديارل السنتم، يمكن بعد ذلك التفاصيل، يمكن لنا نتكلموها عندنا موثقة مفصلة، راه كما قلنا ستكون في الملف الذي سيسلم إلى كافة..

فيما يتعلق بالقطاع ديارل الطاقة قبل ما نمشي للمعادن، الطاقة تقرر على الإبقاء على المحطة رغم أن الفحم ما بقاش، وهي 3 ديارل الوحدات اللي تينتجوا 165 ميكاوات، اللي تيشغلوا المئات فتم الإبقاء عليها، بل اتخذ قرار من طرف الدولة أن تضاف محطة رابعة، الكلفة ديارلها يمكن لنا نعطيوها لكم، فيما يتعلق بالموضوع ديارل الطاقة، الكلفة اللي غادي تاخذ تقريبا 3 دالمليار ديارل الدرهم واللي غتبدا تشتغل ابتداء من يناير واللي غتشغل حوالي 400 شخص كلهم من أبناء المنطقة تم الاتفاق على أن يكون أبناء المنطقة.

أكثر من ذلك تم برمجة محطة خامسة في جرادة لتضاف إلى المحطات الأربع اللي أيضا غادي تكون فيها ملايين ديارل الدراهم واللي غادي تشغل المئات.

أكثر من ذلك، المحطة ديارل بني مطهر اللي هي تستعمل الغاز زائد ما هو شمسي تم الاتفاق على (l'extension) ديارلها باش يمكن لنا نتجو أكثر باش يمكن لنا نشغلو أكثر، ما نتكلمش على كهربية العالم القروي راه كايين في البرامج ديارل العملية ديارل الإنجاز.

فلما توقف هذا المنجم اللي هو مرتبطة به أيضا المحطات الكهربائية، خاصة ديارل جرادة، وغادي نتكلم لأن كان 2 ديارل المحطات الكهربائية في جرادة تتعلق بالطاقة، كنا مضطرين أن نستورد، ما كايينش شي بلاد غتخلي الفحم عندها وتمشي تستورد، لكن كنا مضطرين نظرا لأن لم يعد هناك عائد، ولم يبق هناك إلا القليل، وخاصة وأن محطة حرارية تحتاج إلى كمية كبيرة جدا، فقرر أن يغلق.

فكانت هناك واحد الاتفاقية جماعية، دعوني أقول هذه الاتفاقية الجماعية التي وقعت في سنة 98 كانت فيها شركات مفاهم المغرب، النقابات آنذاك التي كانت تمثل العمال في تلك المرحلة، وأنا تلاقيت مع النقابات الأكثر تمثيلية قبل أسبوع، وكان نقاش وسمعت إلى مقترحات، انتقادات، احتجاجات، ثم أيضا عرضنا بعض التفصيل، كما أن السلطة التي تمثل الحكومة مع المنتخبين، مع المجتمع المدني، مع الهيئات السياسية كانت هناك حوارات والخلاصات الآن يعلن عنها، ما هي المطالب؟ إلى غير ذلك، أنا غادي نجي نتكلم على هذه القضية.

هذه الاتفاقية ترجمت إلى أكثر من خمس اتفاقيات، اتفاقية مع المكتب الوطني، اتفاقية مع الأملاك الخزنية، اتفاقية مع الضمان الاجتماعي، اتفاقية مع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، التأمين الاختياري ثم أيضا المتأخرات ديارل المساهمات الاجتماعية، اتفاقية مع الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين، يمكن ليا نقول لكم يتعلق الأمر بماذا؟

- أولا تعويض المستخدمين، كان تعويض 4647، بعد ذلك جات النقابات قالوا كايين ناس آخرين، وأعتقد أنه جزء تم حله وجزء آخر أثناء المفاوضات، مليار و300 مليون ديارل الدرهم؛

- تفويت السكن ب 10% ديارل الكلفة ديارلو، 1621 سكن، اللي ما كانوش ساكنين هاذو اللي كانوا ساكنين واللي ما كانوش ساكنين اعطاهم واحد التعويض ديارل 25000 درهم؛

- في المجال ديارل التشغيل 300 في المكتب الوطني مع 100 ديارل الأنشطة اللي هي خاصة؛

- تفويت المرافق الاجتماعية والثقافية للدولة وللقطاعات باش يمكن لها تشرف عليها لأن كانت تشرف عليها شركة ديارل المنجم؛

- تسوية ما بالذمة المالية إزاء الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي 34 مليون ديارل الدرهم؛

- تدبير الملفات المتعلقة بحوادث الشغل والأمراض المهنية 648، حوالي 65 مليار سنتم؛

- ملف ديارل التقاعد لأن كايين الناس اللي ما كانوش وصلوا للحد الأدنى اللي هو 3240 نقطة وخاصة الناس اللي كان عندهم حوالي 1080 وتم تأدية 231 مليون ديارل الدرهم، ثم أيضا التأمين الإجباري ثم المجال ديارل البيئي.

بغيت نقول بأن الاتفاقية فيها واحد العدد ديارل الأمور، وصل

¹ Initiative Nationale pour le Développement Humain.

وفي غيرها.

اليوم تشكرو السيد الوزير على التوضيحات، وباسم الفريق الاستقلالي نشكر السلطات الإقليمية والسلطات المحلية على تعاملها الإيجابي مع الاحتجاجات، غير أننا نقول: إلى متى هذه الاحتجاجات؟ راه كيف يتقاولوا بالدارجة: "ما يمكنش نخورو عينينا باصعنا"، الحكومة ملزمة بالعناية بجرادة وغيرها من الأقاليم الحدودية.

فضروري أن المغربي اليوم في حاجة للدفاع عن وطنه، هذه الاحتجاجات تشوه سمعة المغرب، ولكن نتضامن تضامنا لا مشروطا مع جميع المطالب الاجتماعية، لأن فعلا جرادة تعاني، شأنها شأن مريرت، شأن زاكورة، شأن معظم المدن البعيدة، فشكورة الحكومة، ولكن يجب العناية والانكباب بجدية على المطالب الاجتماعية التي تعيشها مدينة جرادة وغيرها.

احنا نتأسفو وكنترحمو على ضحايا مدينة جرادة وغيرها، ولكن الحكومة مطالبة بالعناية أكثر فأكثر.

السيد رئيس الجلسة:

اتمى الوقت السيد الرئيس.

الكلمة الموالية لمجموعة العمل التقديمي، تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيد الوزير،

سمعنا بإمعان عن المجهودات التي قامت بها الحكومة، وهي جد جد إيجابية، وتعب عن يقظة الحكومة وتواجدها بشكل متكافئ، إلا أن المشكل الذي حصل في الجديدة يسائلنا بشكل أقوى لا ينحصر في إشكالية حقوق العمال التي كانوا كيششتغلوا في هاذ.. بل يشهد له الساكنة برمتها، المشكل هو إعادة النظر في كيفية تدبير المناجم لتكون من التراث الوطني الذي له انعكاس إيجابي على الساكنة المحلية.

إذن المشكل كله في إشكالية التأهيل لهذه المناجم، باعتبارها ملكا عموميا تشرف عليه الدولة، ولا بد أن يكون لهذه المناجم مردودية إيجابية على حياة كافة سكان المنطقة.

أتم تسلمون رخص للاستغلال والشركات التي تستغل لا تؤدي ولا تساهم بأي قدر ممكن في التنمية الاجتماعية، فتدخل إلى المنجم وتخرج إلى المنجم وترتك أوضاعا مزرية ومقلقة جدا، فإذن كيفية التأهيل أثناء الاستغلال بقي سلبيا إلى حد الآن لا تستفيد منه الساكنة، التأهيل بعد الإغلاق يؤدي كذلك بشكل فوضوي لا تتخذ التدابير لحماية البيئة ولا للحيلولة دون وقوع تدمير للطبيعة، وما بالك حماية الإنسان من مخلفات هذا الاستغلال، فالنتيجة كانت سلبية.

ابغيت نقصد بأنه الدولة قررت أنه واخي يتحيد المنجم أنها تبقي على الاستثمارات الطاقية لأن هذه الوسائل إنتاجية اللي يمكن لها تخلي الإقليم عندو واحد المكانة في الخريطة الإنتاجية رغم الخصاص اللي يمكن لو يكون.

في المجال المعدني، المجال المعدني بعد ذلك كان اخذات الدولة قرار أنها تبدأ ترخص اعطت الدولة الحكومة 58 رخصة بحث باش نلقاو معادن أخرى و8 ديال التراخيص مرتبطة بالفحم، مرتبطة بالرصاص اللي أيضا جاتنا عليها واحد العدد ديال التعاليق اللي إن شاء الله يعني سنحقق فيها، وقد أحدثت لجنة مشتركة للتحقيق في هذه المناجم واش كتشغل واش ما كتشغلش، واش كنتستمر، ما كنتستمرش.

بمعنى ذلك أنه الدولة استثمرت ولكن كاي خصاص، واحد الإقليم الذي أسس على منجم انتهى، أكيد أنه كاي خصاص، ولذلك المقاربة ديال الحكومة تعرفون المقاربة كل ما يتعلق بالاختلالات اللي موجودة على مستوى المجال، الاهتمام بالمناطق الحدودية بالأقاليم التي لم تستفد بالعالم القروي 45، إقليم جرادة حاضر في المشاريع التنموية بالنسبة للدولة، وهناك مبادرات سنعلن عنها قريبا، تتعلق بالمعادن والطاقة، بل أيضا جميع القطاعات ستعلن عن مبادرات التي هي ممكنة آنيا، والمبادرات اللي كنتحتاج إلى دراسات سنقوم بالدراسات الكافية من أجل تنمية هذا الإقليم والاستجابة للمطالب التي هي معقولة، وأي احتجاج نتعامل معه إيجابيا هذا هو الضمون في الجهاز التنفيذي.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

في إطار التعقيبات على جواب السيد الوزير، الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية في إطار التعقيب، تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد السلام البار:

شكرا السيد الرئيس.

باسم الفريق الاستقلالي لابد وأن أشكر السيد الوزير على التوضيحات اللي كانت ضرورية، خصوصا في هذه اللحظة اللي كيغرف فيها إقليم جرادة واحد الغليان، هذا الغليان ياما ردد الفريق الاستقلالي وبه إليه للعناية بالمدين الحدودية.

فجرادة تعيش أزمة اقتصادية واضحة، وليست اللحظة فقط، بل جرادة من الأقاليم النائية والمهمشة، نظرا لانعدام الوحدات الإنتاجية ونظرا لكثرة البطالة في صفوف شبابها، شأنها شأن باقي الإقليم، لا مشينا لكفايت، كنفودة، واد الحجير، حاسي بلال، عين بني مطهر، وممشيو حتى لبوعرفة وفكيك، كلها منطقة حدودية قلة المؤسسات الإنتاجية، مما يدفع شبابنا إلى الضياع والهلاك في الحاسيات ديال البحث عن المناجم عن الفحم الحجري

يدرك أن الصعود ليس يقينا، ويعرض عرقه فحما أسودا يبيعه بثمن بخس، حدده البارونات سابقا، ويرى المخازن الكبرى للفحم والشاحنات الضخمة محملة بالفحم تخرج وتدخل للمدينة دون حسيب ولا رقيب، وفي المحطات الانتخابية يساومه البارونات على صوته، ويرى النعم التي يرفل فيها هؤلاء السادة الجدد للمدينة ومثلوها في المؤسسات المنتخبة المحلية والوطنية، ويغيرون قباعاتهم السياسية بتغير الحكومات، تستبد بهذا المواطن، تستبد به الحكرة والغبن والإحباط، ورغم ذلك يظل مواطننا كامل الوطنية ويحتج بشكل سلمي وحضاري.

لذلك، نحن نتضامن مع احتجاجات أبناء المدينة ومع كامل أبناء الإقليم ونوجه لهم تحية التقدير والإجلال.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة الموالية لفريق العدالة والتنمية.

المستشار السيد عبد الصمد مري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير، هادي 20 سنة تقريبا خلت على إبرام اتفاق بإغلاق مفاهم جرادة، هذا الإغلاق حمل معه وعود اجتماعية ذكرتموها وحمل معه وعود اقتصادية، لكن هذه الوعود لم ير لها أثر حقيقي على أرض الواقع، إنشاء مصنع للورق المقوى، إنشاء مصنع للأحجر، إنشاء منطقة صناعية أصبحت اليوم بفعل فاعل تجرئة سكنية، فك العزلة عن المنطقة، ونفس الأمور وقعت مع تويسيت في نفس الإقليم.

هذا التذمر وهذه الوعود التي أصبحت وهما في الواقع هي التي دفعت بالشباب لكي يغامرون بأنفسهم ويغامرون بأرواحهم للدخول في آبار الموت للبحث والتنقيب عن الفحم الحجري، وأصبحت هذه الآبار تحصي ضحايا الموت وتحصي ضحايا العاهات المستديمة الذين يمشون اليوم على الكراسي المتحركة ومنطقة حاسي بلال تعج بهم، بل الأمر امتد إلى الأطفال الأبرياء الذين أصبحوا يستقنون في هذه الآبار، وإسراء عرباوي نموذج من الأطفال الأبرياء الذين أصبحوا ضحية لهذا الوضع.

السيد الوزير، نحن نقدر بأن هذا الموضوع ليس هو موضوع فقط الطاقة والمعادن، ولكن هذا موضوع أكبر لأن هؤلاء الشباب اليوم الذين يدخلون إلى عمق يبلغ 100 متر ويجفرون داخل هذه الآبار على مسافات تصل إلى 70 متر لإخراج الفحم الحجري الذي أصبحت بارونات الفحم الحجري من مصاصي الدماء وتجار الأرواح ينعمون به، أصبح اليوم هذا الأمر يسائلنا حول هذه الرخص، ويسائلنا حول برامج تقليص الفوارق الاجتماعية، ويسائلنا حول المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، ويسائلنا حول ما وقع في الانتخابات من تواطؤات جعلت الوسطاء السياسيين اليوم لا قيمة لهم في هذه المنطقة، لدي رسائل شاهدة إلى السيد وزير الداخلية

أذكركم، السيد الوزير، أتم أشترتم إلى معمل الذهب، معمل الذهب في تافراوت، في نواحي تافراوت تسبب في هجرة جماعات بكاملها، لأنه أصاب الطبيعة وجفف العيون، فقتل - أقول - قتل واحات من أحسن الواحات في المغرب، لأنه ماكانش تدابير اتخذت لحماية...

مزيان نعرفو نستغلو المناجم، ولكن خاصنا كذلك دفاتر شروط التحملات اللي تممكن أنها تكون واحد النوع من العدالة، واحد النوع من التساوي.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

انتهى الوقت، شكرا. الكلمة الموالية للفريق الاشتراكي.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

السيد الوزير،

لا نختلف على ما قلتموه وهذا جيد، لكن أعتقد أنه يجب أن نبدأ من حيث البداية، والبداية هي أولا وفاء الحكومة بالتزاماتها المتعلقة بالانتفاضة الاجتماعية لـ 17 فبراير 98، سواء ما يتعلق بالعمال اللي مازال ما تعوضوش، كمين مجموعة ديال العمال اللي مازال ما كملت لهمش 3240 يوم، كمين عمال اللي مازال ذاك العجز المهني مازال ما استفدوش ديال الأمراض مازال ما استفدوش منو، كمين رفع الرهون على البيوت المنازل اللي تفوتت باسم وزارة المالية.

كذلك ثاني، كمين المطلوب أيضا فتح تحقيق في النهب اللي تعرضت لو ممتلكات الشركة من طرف أشخاص معروفين لدى السلطة والرأي العام. ثالثا، مراجعة الإجراءات التي اتخذها مكتب التصفية، إذ يبدو أن عدة تفويطات تمت دون قيمتها الحقيقية.

رابعا، سحب رخص التنقيب والاستغلال من أصحابها الذين ضربوا عرض الحائط ليس فقط بدفتر التحملات والشروط القانونية، وإنما لكونهم استرخصوا حياة المواطنين من أجل الإفراغ للمشروع.

خامسا، حماية ما تبقى من التراث المنجمي من النهب والسرقة والعمل على إقامة مشروع سياحي يحفظ ذاكرة المدينة ويفتح أفق آخر للتنمية.

السيد الوزير،

الموت ليس هو المأساة الوحيدة بالمدينة، فإذا كان الموت موت المواطنين الباحثين عن لقمة مرة تجري وقائعه في المساحات المتروكة لبارونات الفحم، وإذا كان الموت يدهم العمال السابقين عندما يأتي "السيليكوز" على آخر خلية في رئاهم، فإن المأساة الحقيقية للمدينة هو موت الأمل، موت الأفق، موت التفاؤل، موت الثقة.

السيد الوزير،

في حربه الطاحنة ضد الفقر، ينزل المواطن إلى البئر العشوائية وهو

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للفريق الحركي، تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير، نود في البداية باسم الفريق الحركي السيد الوزير أن نجدد العزاء لأسر ضحايا آبار الفحم أو السندريات أو ما يعرف محليا بالحواسي، والتفاعل مع جوابكم القيم السيد الوزير، نعتقد أن الوقوف عند النتائج في حالة ما يقع في جرادة ليس أولوية بقدر ما يقتضي الوضع الوقوف عن الأسباب والمسببات والخروج بحلول عملية، وهي اللي جيتوا بها السيد الوزير فيما يخص تجديد وخلق محطات أخرى لتشغيل اليد العاملة.

أن جرادة، السيد الوزير، بمراكزها وقبائلها تحتاج إلى بديل اقتصادي فعال وملائم يضع حدا لهذه المأساة الناجمة في الأصل عن إغلاق منجم الفحم الحجري بالمدينة منذ حكومة التناوب، وتماطل الحكومات المتعاقبة في تفعيل حقيقي للاتفاقيات الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عن هذا الإغلاق، مسجلين أهمية الجهود المبذولة من طرف السلطات الإقليمية والمنتخبة للارتقاء بالمدينة البنية التحتية ديالها، والتي يظل آثارها محدودة في غياب استثمارات هادفة توفر الكرامة للمواطن وتوسع قاعدة التشغيل.

وفي نفس السياق، واستحضارا لما تشكل هذه الآبار العشوائية من خطورة على حياة الساكنة بالموت حينما في جوفها جراء غياب الوقاية والطابع التقليدي للوسائل المستعملة أو الموت لاحقا بمرض "السيليكوز" المحتوم، فضلا عن المضاعفات البيئية الخطيرة التي تضر بصحة الساكنة وبما تبقى في مجال الرعي والفلاحة، والتي زادت من حدتها معامل الكهرباء بالفحم المستورد.

فإن الحكومة مطالبة اليوم بصياغة نموذج تنموي موجه للمدينة إسوة بباقي المدن المنجمية المغربية الأخرى، التي هي، كذلك تذكروا جرادة كمدلت، تنغير، مريرت، ورزازات وقطارة براكش، ولا بد كذلك السيد الوزير من مراجعة نظام التراخيص الممنوحة لاستغلال هذه السندريات، فهل هي تراخيص للاستغلال أم للتسويق؟

آخر ملاحظة، السيد الوزير، إذ نقدر الطابع السلمي والاجتماعي والاقتصادي لحراك جرادة، فإننا في فريق الحركي نؤكد على ضرورة تفادي الاستغلال السياسي الضيق لمآسي جزء من أبناء هذا الوطن العزيز علينا جميعا.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكر السيد الرئيس، انتهى الوقت.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيبات في حدود 10 دقائق و31

سابقا ووزير العدل سابقا بما جرى من مجزرة وبما جرى من تعسف على المواطنين في اختياراتهم في هاته المنطقة.

هذه المنطقة أصبحت اليوم تنذر بوضع وإقصاء اجتماعي بين لا يمكن أن يتعامل معه بمثل ما تم التعامل معه في السابق بالوعد، ولكن يجب أن يفتح حوار حقيقي وأن تؤسس لبدائل اقتصادية حقيقية تفرج عن هذه المنطقة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة الموالية فريق الصالة والمعاصرة، اتفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد الحو المبروح:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على التوضيحات وكذلك على الإرادة لمعالجة هذا المشكل.

أولا من المسلمات أنه أي منجم وإلا ولا بد أن يغلق يوما بعد نفاذ المكامن، أي منجم وإلا عندو عمر محدد، الأمر هنا يجيلني مباشرة إلى موضوع يجب أن نفتح جميعا هو ما بعد المنجم، (L'après mine) هو ما بعد المنجم، ماذا يجب أن تعمله القطاعات الحكومية لما يغلق منجم ما في منطقة ما في البلاد.

عندنا مناطق أخرى تتعرف نفس المشاكل، لأنه ربما ما بعد المنجم بقي ما عندوشاي ما تحكناش فيه مزيان باش يمكن لنا المناجم ديالنا ملي تنفذ المكامن ديالها تغلق بصفة طبيعية، بصفة طبيعية لماذا؟

أولا، هاذ المناجم خصها تغلق بكل ما في الكلمة من معنى، عين ممنوعة الولوج ما خص الناس يدخلوا لهاذ المناجم باش يستخرجوا منها المعادن، هنا القضية ديال جرادة أو لواقع في احوالي في ميدلت أو سيدي بوبكر أو تويسيت المواطنين مع الأسف يلجأون إلى ذلك من أجل لقمة العيش، وهذا تيجيلني على الموضوع الآخر فيما يخص ما بعد المنجم من الناحية ديال النشاط الاقتصادي والاجتماعي.

هاذ المناطق المنجمية غالبا ما تتكون فيها البنية التحتية موجودة، إذن تتعطي واحد الفرصة باش تستقطب الاستثمار الخاص في هاذ المناطق، فيها الولوجيات، فيها الضوء، فيها كلشي، خص يمكن غير المصانع تيجي وغادي، كما وقع شوفوا آسنو داروا الناس الآخرين ملي كمل الفحم والحديد في فرنسا (Nord-Pas-de-Calais) و (Les Houillères du Bassin de Lorraine) سدوا المناجم بصفة يعني سلسلة، لأنه جات صناعات أخرى في بلاصتها كإينة البنية التحتية كإينة تحفيزات ضريبية باش يجيو الناس يستثمروا، باش يمكن لنا حتى أحنا المناجم ديالنا اللي هي محكوم عليها باش تسد بطريقة طبيعية بلا ما توصلنا لهذا الوضعية.

وشكرا.

ثانية من زمن الرد.

السيد وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة:

مرة أخرى لا يمكن إلا أن تتفاعل إيجابيا وبطريقة مسؤولة مع الانتقادات والمقترحات، سواء من ممثلي الأمة أو من المجتمع المدني أو حتى من الذين يساهمون في الحراك.

وبالمناسبة ليست هناك مقارنة أمنية في جراحة، ونعتقد ما دام في هذه الأمة، في هذا الوطن ممثلون سياسيون وتقنيون نزهاء يعرفهم المواطنون يدافعون، ما دام هناك مجتمع مدني حي يشتغل منذ المدة، والآن مع الدستور، مادام أن هناك سلطات تؤمن بمنطق الحوار، مادام أن هناك حكومة مستعدة أن تتفاعل إيجابيا بما يمكن الآن وبما يمكن أن يبلغ مستقبلا فلا خوف على الأمة ولا خوف على جراحة وجراحة لن تموت، لأنه لا يمكن أن نقبل ولا سيما أن اليوم هناك تقييم من أعلى هرم هذه البلاد جلالة الملك، النموذج التنموي ودعا ونحن جميعا مقتنعون يجب أن نذهب إلى نموذج تنموي جديد، وسأطبقه معكم على المعادن، وعلى الطاقة، نموذج تنموي يخلق القيمة المضافة ولكنه في نفس الوقت يكون عائد الاجتماعي على مستوى الفئات الاجتماعية على مستوى المجالات التي لم تستفد يجب أن يكون العائد يحس به جميع المواطنين.

لذلك، الحكومة لما جاءت أشنو دارت؟ أولا تنزيل البرنامج ديال الفوارق الاجتماعية والمجالية، وإقليم بإقليم ويمكن لنا تراجعوه إذا ثبت بأنه يمكن يحتاج إلى تعديل، ولكن طبعا الفرصة أن تراقبوا وأن تقترحوا تعديلات في هذا المجال، حوار مع النشاط المحلي ومع ممثلي الأمة على المستوى الجهوي وبدأنا بالجهات، وكنظن برمجنا الشرق وبرمجنا فاس باش يمكن يوقع تعاقد بين البرامج المحلية والبرامج ديال الحكومة.

ثم في نفس الوقت هناك الآن برامج بعينها تذهب إلى المناطق التي نعتقد أن فيها واحد النسبة عالية من (risque) من الخطورة، سواء تعلق الأمر بالتشغيل أو بالماء أو بالاستثمار أو بإشكالات أخرى لابد أن تكون لها الأولوية ضمن التوازن الذي يجب أن يكون على مستوى البلاد.

يمكن لي تقول لكم على مستوى المعادن، ويمكن كثير من الإخوان والأخوات يتابعون، أول قرار اخذيناه على مستوى المعادن تطبيقا للتوجه الذي بدأت به الحكومة السابقة لما أقرت قانون جديد ديال المعادن، يمكن تقول لكم شوفوا اللائحة ديال الالتزامات اللي خاص يكون فيها المستثمر، لما أقرت أيضا قانون يتعلق بمنطقة لم يكن يفكر فيها لمدة عقود وهي (CADETAF) اللي جات حدا جراحة كتبنا من فككيك وهي ماشية إلى طاطا 60000 كلم مربع اللي غيتفتح فيها استثمار وأبشركم بأن مغاربة بدؤوا يهتمون وخصوصا مئات الملايين ديال الدراهم للاستثمار في هذه المنطقة، مع الأخذ بعين الاعتبار الفئات الصغرى في مجال المناجم لابد منه. فابغيت تقول بأنه أول قرار اخذينا سحب 1400 رخصة معدنية،

وغادي نسحبو أي رخصة معدني لا يلتزم أصحابها، وغادي نسحبو أي رخصة معدنية غيدتار فيها (la spéculation) وغنسحبو أي رخصة معدنية كيستغل الإنسان واحد المعدن وكبخلي تسعة ديال الأعشار ما كيستغلهاش حتى لشي مرة، لا يجب أن يكون هناك برنامج ديال الاستغلال.

ثم في نفس الوقت اليوم لا مجال للعب مع البيئة، لا التنمية المستدامة التي الآن صادقت عليها الأمة ولا القوانين الجديدة ديال البيئة، ولا ما كاينش شي مشروع ديال المعادن اللي لا يمكن أن يحترم البيئة، هاذ القضية تكون واضحة.

اليوم، سننتقل إلى مستوى ثاني وبدأنا نشتغل مع شركات ديال المعادن وهو العائد التنموي على المستوى المحلي، طيب أنت تستثمر هذا استثمار طبيعي ابحالو ابحال الفلاحة، ابحالو ابحال المقالع، ابحالو ابحال الصناعة، يعني ولكنه لابد أن يحس أهل المنطقة العائد، ولذلك الاستثمارات على المستوى المحلي، وغزاجعو هذالك اللي كإديو المنجمين لأنه كان كيمشي غير للجهة ولا كيمشي للدولة، لابد يكون نصيب على المستوى المحلي هاذ الشي راه غادي نتفاوض فيه باش يكون أيضا على المستوى المحلي.

فابغيت تقول هذا تحول على مستوى الإصلاحات ديال المعادن اللي ابدأتها الحكومة السابقة، ونحن نستمر فيها وبدأنا بإنجازها بسحب 1400، وأنا أقول لكم من هذا الموقع، وبدأنا نشتغل مع وزارة الداخلية، إذا ثبت لأن عاوثاني ما خاصهاش لابد أن يكون الدليل على أن اللي عندهم الرخص في جراحة لم يلتزموا وامشينا سيسحب نهائيا، ما كاينش هاذ الشي، ما غنلعوبش في هاذ الشي، هاذ الشي فيه قضايا ديال الأمة وديال الوطن، هاذ الشي فيها قضايا ديال المستقبل، هاذي فيه قضايا ديال التنمية، وأنا من هذا الموقع أدعو السادة المنتخبين ممثلي الأحزاب أنهم يكونوا معنا في هاذ الإصلاحات، لأن الإصلاحات ليست بسهولة، تذكروا كم من إصلاحات يعني الظاهر في كلها إصلاحات ولكن وقف الكثير من الناس ضد هذه الإصلاحات.

فابغيناكم تكونوا في جنبنا، مرحبا اللي ابغي يريح الفلوس في البلاد، مرحبا اللي ابغي يستثمر في المعادن، مرحبا اللي ابغي يطلع حتى للقمر وابغي يستثمر ويربح الملايير، ولكن لابد أن يؤدي للوطن حقه وللدولة وللمواطنين وللعامل.

ولذلك، لن نتساهل، لأن هناك ثقة شعبنا فينا، ثقة جلالة الملك، بلادنا التي تنتظر أن ننجز، ولذلك أقول من هذا الموقع لأهل جراحة، المطالب أنا أرسل لأن كنا نتابعو كطالب كثيرة في الفلاحة، في الصناعة، في الطاقة، في السياحة، في الحكامة، في التنمية الاجتماعية، في التشغيل، هاذ المطالب أنا سأزور اليوم ولمدة يومين غنجلسو مع المسؤولين، هناك غنشوفو مطلب مطلب وغنديرو أجندة، اللي ممكن الآن أن ننجزه

الفلاحة كتنضطر تدير واحد الأسمدة هاذيك الأسمدة تيكون عندها أثر ولكن أشنو تتدير من بعد؟ تدير بعض الحلول التقنية باش يمكن لك تقلل من الأثر على التربة.

فإذن كتدير واحد النوع من التوازن بين التنمية التي تحتاجها بلادنا، لأن خاصنا نوصول ل 7% خاصنا نوصول ل 8% خاصنا نشغلو مئات الآلاف، لكن ما يمكنش زهرو الأجيال المقبلة وصحة الجيل الحالي لا بد أن نراعي لجوانب التنمية المحلية والجوانب البيئية.

مرة أخرى، الحكومة عازمة أن تتفاعل إيجابيا مع كل الاحتجاجات باش يكون الأمر واضح، لا نتم الاحتجاجات ولم يصدر بتاتا أن اهتم أي احتجاج، سنسمع لهذه الاحتجاجات لأنها سميت حكومة الإنصات والإنجاز وقبلها حكومة الإصلاحات وقبلها حكومة بطبيعة الحال نحن استمرار للإصلاحات، ما كنسبوهاش لأنفسنا فقط، غنسمعوا لهاذ الشيء، اللي هو معقول وممكن نتوكل على الله، واللي هو غير ممكن الآن غنتحاورو لكي نصل إلى نتائج لصالح الوطن ولصالح شعبنا ولصالح المواطنين في جراحة. مرة أخرى شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير على مساهمتكم القيمة.

وننتقل للسؤال الآني الأول الموجه لقطاع الإسكان، وموضوعه برنامج مدن بدون صفح، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد امبارك جمية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

زملائي المحترمين،

على ضوء التوجهات الوطنية المعتمدة في مجال التعمير والتنمية المحلية، انخرطت مختلف مدن المملكة في إنجاز عدد من المشاريع النموذجية المدرجة في إطار برنامج السكن الاجتماعي ومدن بدون صفح، بهدف التخفيف من مظاهر التهميش والهشاشة الاجتماعية وتوفير السكن اللائق في متناول الفئات المعوزة وذات الدخل المحدود.

ولضمان نجاح هذا البرنامج الطموح في أحسن الظروف، نسائلكم، السيدة كاتبة الدولة، عن التدابير والإجراءات العملية المتخذة للمواكبة الاجتماعية والتقنية للأسر المغربية ولضمان توفير السكن اللائق بهم؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيدة الوزيرة.

سننجزه، واللي كما قلت لكم يحتاج إلى دراسة لا بد أن تقوم بها. أنا ابغيت نعطي واحد من بين الالتزامات، من بين الالتزامات هو ديال التشغيل، خذوا هذا علينا كحكومة على الأقل المشاريع التي تنطلق الآن غادي تشغل المحطة الجديدة 500، كان الاتفاق مع المستثمرين أنهم يجيبوا تقنيين حوالي 20% راه غنتفاوضو معهم باش يردوها 10% فهاذو غيتخذوا من المنطقة، وبدء العمل بذلك، أنا عندي الآن اللائحة ديال كم شخص شغل الآن، الآن ونحن في مرحلة التجريب ديال المحطة كلهم من أبناء الإقليم ديال جراحة، كلهم يمكن لنا نعطيوكم...

أكثر من ذلك، وقع الالتزام مع المكتب الوطني للتكوين والتشغيل نديرو تكوين للناس، والآن يمكن وصلنا لشي 100 ولا زيادة على 100، مع السلطات أنا غادي نديرو برنامج ديال التشغيل ديالهم لأن غنتحاجو ل 380 أننا غنشغلهم، ولكن عاوثاني باش ما نكونش عاوثاني نتجاوزو لأن غنشغلو اللي غنتحاجو نشغلو، بمعنى الفلاحة نتحتاج اللي غنتشغل في الفلاحة، والمعادن نتحتاج اللي غنتشغل في المعادن، والطاقة.

بطبيعة الحال تتكون بعض المناصب اللي هي عامة، مجال يكون حارس مجال يكون مثلا تيصرب تمارة هذا ما كنتشترطش فيه شروط تقنية، لكن كاين بعض المستويات نتحتاج فيها شروط تقنية، هذه بطبيعة الحال راه غادي نشغلو باش يكونوا أبناء المنطقة، بالإضافة إلى التزامات ديال الطاقة والتزامات ديال المعادن.

ما تمت الإشارة إليه ديال أنه كثير من المعادن تسبب ضرر للسكان، أنا يمكن لي نقول لك أنا كانت عندي زيارات، السيد المستشار المحترم، تلاقيت مع رؤساء الجماعات ومع المجتمع المدني ومع أيضا..

أنا باش نقول لك باش نوقفوا الاستثمار في المعادن يستحيل، العالم كله مبني على المعادن، الصناعات كلها في العالم مبنية على المعادن، التكنولوجيا الآن بما فيها هاذ الميكرو اللي تنتكلمو فيه، بما فيه التليفون مبني على المعادن، لا يمكن أن نوقف الاستثمار في المعادن، لا يمكن أن نوقف الاستثمار في الصناعة، لا يمكن أن نوقف الاستثمار في الفلاحة، يعني لا بد أن نشجع الاستثمار لأن هناك خلقنا فرص ديال الشغل، كيفاش غنشغلو الآن الناس اللي من جراحة وأنت غادي حتى لطاطا، أشنو عندهم؟ عندهم الواحات، ودابا راه كاين البرنامج ديال الواحات باش يكون مصدر ديال السياحة والمصدر ديال الفلاحة، عندهم الشمس هي الطاقة، وبفضل الله الحمد لله البلاد ديالنا مشات في هاذ الاتجاه، وعندهم مجال ديال المقالع وديال المعادن، يعني هاذي هي المجالات وعندهم مجال ديال السياحة الطبية خاصة في المناطق ديال ورزازات وديال الرشيدية.

إذن لا بد نشجعو، لكن هل سيكون على حساب صحة المواطن؟ هذا هو التوازن الذي يجب أن نحصر عليه جميعا، كيفاش نشجعو الاستثمار وفي نفس الوقت يكون الأثر ديالو 0، ولكن لا بد أنا دائما نتعطي واحد المثال، يعني الآن في الفلاحة كاينة أثر على البيئة وأتم تعلمون، كتدير

القروي في إطار هذا البرنامج، علما أن ساكنة العالم القروي هي في أمس الحاجة إلى هذه المشاريع.

وما هي الإكراهات التي تواجهونها للحد والقضاء على دور الصفيح بالرغم من انطلاق هذا البرنامج سنة 2004؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:
شكرا.

الكلمة لكم السيدة الوزيرة في إطار التعقيب.

السيدة كاتبة المولاة لدى وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة مكلفة بالإسكان:

السيد المستشار المحترم، لا أخفي عليكم بعض الصعوبات وبعض الإكراهات لتتميم هذا البرنامج.
أولا، كآين واحد المجموعة ديال الأسر رفضوا بتاتا ينخرطوا في هاذ البرنامج.

ثانيا، كآينة صعوبة ديال التمويل.

ثالثا، كآينة هناك يعني تضاعف عدد الأسر منذ الإحصاء.

وكذلك كآينة واحد الظاهرة "برآكة" كآكون فيها أسرة ولا جوج من اللي كمشيو نواكبوا العملية كنعصيو تم 5-8 ديال الأسر، هذه صعوبات كنهاولوا باش تنغلبوا عليها، ولكن فيما يخص السكن بصفة عامة، نحن بصدد توقيع اتفاقيات، تعميم الاتفاقيات مع الجهات خاصة اللي سكن في العالم القروي لأن هاذ السكن في العالم القروي غينطلق من برامج خاصة بالمراكز الصاعدة إن شاء الله.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:
شكرا.

السؤال الثاني موضوعه، ضرورة إصلاح قطاع العقار، وهو موجه من طرف فريق الاستقلالي للوحدة والتعدالية، تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد عبد اللطيف أبدو:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات الوزيرات،

السادة الوزراء،

الزملاء المستشارات والمستشارين المحترمين،

سؤالنا، السيد الوزيرة، يتعلق بالعقار الذي يعتبر الحاضن لمختلف المشاريع والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، وقد إلتمت الحكومة بتزليل إصلاح شامل للقطاع.

لذا، نساثلكم عن ماهية الإجراءات والتدابير المتخذة لتحسين حكامه

السيدة فاطنة الكحيل، كاتبة المولاة لدى وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة مكلفة بالإسكان:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار على هذا السؤال المهم، واللي يمكن لي تؤكد لكم السيدات والسادة المستشارين المحترمين في الفريق الحركي، بأن من بين الأولويات اللي كتنشغل عليهم الوزارة هو توفير السكن بصفة عامة، والاشتغال على السكن الاجتماعي بصفة خاصة وكذلك محاربة السكن غير اللائق.

في هذا الإطار، لحدود شهر أكتوبر 2017 تم الإنجاز ديال 22865 وحدة سكنية من الصنف ديال 140000 درهم، وإنجاز 381 وحدة سكنية من الصنف ديال 250000 درهم، وهاذ الأرقام ديال الوحدات السكنية حسب شهادات المطابقة المسلمة. هاذ الثمن ديال 140 ألف و250 ألف درهم ما كانش يمكن يكون لولا المواكبة التقنية والمواكبة الاجتماعية ديال الأسر، كيف ذلك؟

أول شيء اشتغلنا على تعبئة العقار العمومي باش يخفض الثمن ويكون في القدرة الشرائية ديال الأسر المعنية.

كذلك تم واحد التحفيز جبائي للمنعشين العقاريين واستافدوا كذلك الأسر المستفيدة من هذا الصنف من هاذ السكن من الإعفاء ديالهم من الضريبة على القيمة المضافة.

فيما يخص البرنامج ديال "مدن بدون صفيح" اللي كيف ما تتعرفوا انطلق منذ سنة 2004، كآين جوج مقاربات، إما إعادة الإسكان بتسليم الأسر المعنية بالبرنامج شقق أو إعادة الإيواء بتسليم الأسر المعني ببيع أرضية، فهاذ البقع الأرضية هناك واحد الخلية واحد لجنة محلية تترأسها السلطة العمومية تضمن تسهيلات لهاذ الأسر فيما يخص التركيبة ديال الملف ديالهم وكذلك المساعدة ديالهم للحصول على القروض المالية لتمكينهم من الحصول إما الشقق أو البقع الأرضية.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة لكم السيد المستشار للتعقيب على السؤال.

المستشار السيد امبارك حمية:

شكرا السيدة الوزيرة على هذه الإيضاحات، وهذه مناسبة سانحة لنا للتنبؤ بالمجهودات التي تبدلونها منذ توليكم مسؤولية وزارة الإسكان، لكن السيدة الوزيرة ما تنطلع عليه اليوم هو تنوع العرض البديل لدور الصفيح وعدم الاكتفاء بتعويضها بشقق هي أقرب إلى علب إسمنتية وتكديسها في عمارات لا تراعي العيش الكريم.

كما نسجل السيدة الوزيرة، غياب برامج سكنية موجهة إلى العالم

القضية ديال العقار لأنه مهم كما جاء في السؤال ديالكم، يمكن لنا نعقدو اللجنة، إن شاء الله، وتندارسو فيها بعمق، كما أناديكم بالمساهمة في تعزيز الترسانة القانونية باقتراح مقترحات قوانين في هذا المجال. شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة لكم السيد المستشار في حدود دقيقتين و22 ثانية، تفضلوا.

المستشار السيد عبد اللطيف أبدو:

شكرا السيد الرئيس.

جوابكم، السيدة الوزيرة، في البداية أشرت على أنه أننا ماشي اتنوما مستهلكين للعقار، مجال زعما ما شي مسؤولين على العقار، ولكن احنا تنقلو على بوابة في الحكومة اللي منها يكون منفذ باش نشيرو هاذ الموضوع ديال إصلاح العقار، وباختياركم واختيارنا لكم باش السؤال موجه لكم، لأنكم فعلا اتم مستهلكون للعقار، وبالتالي تتعيشوا مع المشاكل ديال العقار وتتعرفوا الإشكال اللي كاين في العقار وتتعرفوا الوضعية اللي وصلت لها العقار من خلال تعاملكم مع جميع الأنواع ديال الانتساب القانوني للعقار، سواء كانت خاصا أو عاما أو أحباسا أو خاصا على الشيعاء أو منفرد.

على أي اليوم، احنا نشيرو هذا الموضوع، باعتبار أننا الآن منخرطين جميعا في إعداد برنامج تنموي جديد، وما يمكنش يستحيل تكون شي تنمية اقتصادية أولا تشجيع استثمار بدون ما يكون المدخل هو إصلاح هذا القطاع ديال العقار اللي تأخر بزاف وكاين بزاف ديال المشاكل اللي واقعة والسبب ديالها هو العقار، هذالك الأسبوع كنا نتتكلموا معك السيدة الوزيرة، على منطقة من المناطق وقلنا باش يمكن لنا نسكنوا الناس ونلقاوا لهم فين يسكنوا، المشكل اللي كان عندهم هو العقار، آشنو السبب ديال العقار؟ فيه مشاكل، فيه تضارب إلى آخره.

الآن كذلك تزدت قضية أخرى اللي هي خطيرة، اللي هي قضية الفساد في التعامل مع العقار، بحيث أنه ارتفع العدد ديال الزور ديال التزوير ديال الوثائق، ارتفع التحايل والاختلاس وأحيانا حتى بعض المؤسسات العمومية يمكن يدخل واحد الاختلال على هاذ المستوى ديال العقار وتيسبب في مشاكل كبيرة، يعني واحد المجموعة ديال الأسر وديال العائلات ضاعت ملكيتهم، وهم أغلبيتهم فقراء يعني ما عندهومش حتى باش يعيشوا، ولكن حيث مكابنش واحد الوضوح في المساطر العقارية تضيع الحق ديالهم وتضيعوا في الوقت وفي الزمن، لأنه تيضروا يمسيوا للمحاكم.

إذن، لابد أساسا جات الوقتية فاش فعلا الحكومة تبني هاذ الموضوع بكل جراءة، أحنا نتبعنا التوصيات ديال المناظرة الأخيرة ديال 2015، التوصيات ديالها محممة جدا، ولكن التنزيل ثم التنزيل، فلذلك نساند الحكومة للاهتمام بهذا القطاع.

القطاع؟ وكذلك متى سيتم فتح هذا الورش لتحسين تجويد الترسانة القانونية المؤطرة للعقار. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة مكلفة بالإسكان:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار على هاذ السؤال المهم. كما تعلمون بأن العقار هو ماشي من اختصاص وزارة السكنى وإعداد التراب الإسكان وسياسة المدينة، وإنما كاينة قطاعات متعددة، أخص بالذكر الملك الخاص للدولة كتشرف على التدبير ديالو وزارة المالية.

كاينة الأراضي والعقارات ديال الأحباس اللي كتبهم وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

فيما يخص وزارة إعداد التراب الوطني والإسكان وسياسة المدينة، هي قطاع مستهلك للعقار، يشتغل بالخصوص على تعبئة العقار العمومي ووضعه رهن الإشارة ديال سياسات سكنية.

ولتحسين الحكامة ديال القطاع فقد تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات اللي جات في البرنامج الحكومي واللي جات بتنفيذ التوصيات ديال المناظرة الوطنية ديال حول السياسة العقارية للدولة اللي كانت في الصخيرات في 2015، ومن بين الإجراءات اللي هي قائمة، التغطية بوثائق التعمير والرفع من وثيرة فتح مناطق جديدة للتعمير، حيث سنة 2017 تمت المصادقة على 140 وثيقة ديال التعمير، وفي 2018 توعدنا في البرنامج الحكومي باش نعدوا 110 وثيقة.

ثانيا، الاستمرارية في تعبئة العقار العمومي وإحداث مدن جديدة بمجموعة من المناطق، كاينة الشرفات، كاينة الخياطة، كاينة تامسنا وتامنصورت.

فيما يخص الشق الثاني بالترسانة القانونية، فهناك عدد من القوانين اللي صدرت في الجريدة الرسمية، واحد جوج ديال المراسيم، وأخص بالذكر قانون المتعلق بتنظيم العلاقة بين الكاري والمكترتي اللي صادقت عليه في مجلسكم الموقر، وكذلك القانون المتعلق ببيع العقار في طور الإنجاز، وكذلك القانون القاضي والمتعلق بنظام الملكية المشتركة.

المرسوم ديال اللجنة الوزارية الدائمة لسياسة المدينة، والمرسوم الثاني هو الموافقة على ضابط البناء وإحداث اللجنة الوطنية للنجاعة الطاقية، وكاينة واحد العدد ديال المشاريع قوانين اللي منهم كاينة في الأمانة العامة للحكومة، وتنظن 3 دقائق ما كافينش السيد المستشار باش تنطرقو لهاذ

ابغيت نذكر كذلك ببعض الأرقام، إنتاج النفايات في بلادنا اليوم هو حوالي 7 ملايين طن سنويا، هذا رقم ديال 2016 ومرتقب توصل ل 12 مليون طن في 2020 حسب المعهد الملكي للدراسات الإستراتيجية.

النفايات كذلك السيدة الوزير تتفرز 7.5% من الانبعاثات الدفيئة الشاملة، وهي التي تضر بالمناخ والتي كتخلق الانجاس الحراري، خالقة لنا كما عرفتمو هذه المشاكل ديال المطر والفيضانات وما إلى ذلك.

كذلك بغيت نذكر بأن نمو إنتاج النفايات في بلادنا عندو رقم 3.5% سنويا، وهو بحالو بحال رقم معدل النمو الاقتصادي، إعادة المعالجة ديال هذه النفايات ما كتعداش 7 حتى 10% في أبعد الحدود حاليا والبرنامج الوطني للنفايات ابغى باش يوصل ل 20، هذا البرنامج اللي مسطر في الوزارة ل 20% في أفق 2020.

كذلك هناك 7000 شخص كيشغلوا بشكل غير نظامي في جمع النفايات النافعة ما يسمى بالنفايات النافعة الورق والبلاستيك وما إلى ذلك كيعدو فيها البيع، واحد الرقم مهم هو 10 سنوات مرت على بداية البرنامج الوطني للنفايات.

التساؤل، السيدة الوزيرة، هو أين نحن من هذه البرامج؟ فين وصلنا من تحقيق الأهداف ديالها، والتي ابغيت نذكر منها على سبيل المثال، التقليل من الإنتاج ديال هذه النفايات بشكل عام، كذلك تغيير طريقة التعامل معها باعتبارها منتوجات ثانوية أو منتوجات قابلة لإنتاج الطاقة، كندكرو كذلك بأن التدبير الذكي ديال هذه النفايات زيادة على الدور ديالو في التقليل من الانعكاسات على المناخ فإنه يعد كذلك قطاعا واعدا من الناحية الاقتصادية.

وهنا مبرط الفرص بالنسبة لنا ككونفدرالية، يعني مسألة الاقتصاد محمة جدا، أين نحن من خلق الشركات؟ وفرص الشغل الجديدة في هذه المهن الجديدة المرتبطة بالاقتصاد الأخضر، وكلنا نتعرفو يعني هذه الجهة هادي نتاع الاستثمار اشغال فيها ديال الفرص؟ فين احنا من التحفيزات ديال المستثمرين؟ فاش نعدوهم من العقار ومن الفلاحة اللي هما فيهم تحفيزات ونجيبهم اشوية لهذا القطاع.

فين هو الإطار القانوني ديال هاذ الأشخاص اللي تكلمنا عليهم ابغينا لهم (l'AMO)، ابغينا لهم (la retraite)، ابغينا لهم العمل الشريف، السيدة الوزيرة.

كذلك التواصل، التواصل دبا احنا ما تنسمعوش بزاف، سواء بصفة مباشرة ولا عبر جمعيات المختصة في اتجاه المجتمع المدني باش نعبؤوه، كذلك الشراكة مع الجمعيات المهنية من أجل حكمة متميزة.

وأخيرا تنسلوكم السيدة الوزيرة، واش ما باناش لكم بأنه وصل الوقت باش نديرو واحد الوقفة تقييمية اللي تقوموا فيها ما يمكن تقويمه.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيدة الوزيرة في حدود 30 ثانية.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة مكلفة بالإسكان:

تنفق معكم السيد المستشار على هاذ التعقيدات، ولكن باش نوقفو على الحلول، نتقترح عليكم باش نديرو يوم دراسي مشترك بين القطاع وبين اللجنة المعنية أو يكون مفتوح على جميع الفاعلين، باش ندرسوا أولا إلى أين وصل التنفيذ التوصيات ديال المناظرة؟ لأنها مهمة مناظرة قيمة، وكيف يمكن أن نقتح يعني بعض الإجراءات لرفع الوثيرة ديال التنفيذ ديال هاذ التوصيات؟ ثالثا كاتبة الخصوصيات على حسب الجهات، كل جهة كاتبة جهات اللي فيها وفرة العقار وكاتبة جهات للعقار إما السومة ديالو.

فيما يخص التزوير، أنا لا أقبل هذا المصطلح في هذه القبة، إذا عندكم حالات معروفة ديال هاذ القضية ديال التزوير جيبوها لنا واحنا نتصدى لها لأننا نتق في العدالة ديالنا وحتى يعود الحق لأصحابه.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة على مساهمتكم.

ويجب التذكير أن السؤال الآني الأول الموجه لقطاع التنمية المستدامة وموضوعه الغازات المنبعثة من المحطة الحرارية بالعيون، ورد بشأنه طلب التأجيل من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

إذن تنتقل إلى السؤال الثاني الموجه لقطاع التنمية المستدامة، وموضوعه تميمين النفايات، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب لتقديم السؤال، تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد يوسف محبي:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أولا أريد أن أقول أننا فخورين بالتوجه ديال بلادنا في إطار التنمية المستدامة، وذلك تبعا للرؤية السديدة ديال جلالة الملك محمد السادس، نصره الله، والتي كتمتد من الإنتاج النظيف ديال الطاقة إلى العناية بالبيئة في جميع الجوانب ديالها.

وكذلك بغينا نثمنو السيد الوزيرة عاليا العمل ديالكم والعمل ديال وزاراتكم والمجهودات المبذولة لتحقيق أهداف هذه الرؤية.

مستعملة بشكل ولكن بغينا مأسسها وتكون على المستوى الوطني باش نساهموا وكذلك حتى نحضر نؤهل بلادنا ليتوجه نحو الاقتصاد الأخضر. هاذ الاقتصاد البديل اللي به تترجمو التنمية وفي نفس الوقت تنقدروا تترجمو رهان ديال حماية الغطاء النباتي، حماية خاصة ما يتعلق بالموارد الجوفية المائية اللي اليوم تعرفوا الآثار ديالها لأن بلادنا أصبح في الصف الأول مما يعاني من آثار التغير المناخي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

وننتقل إلى السؤال الثالث موضوعه الآثار البيئية لمعمل تكرير النحاس المزمع إنشاؤه فوق تراب جماعة والقاضي بمحاذاة جماعة النحيت بدائرة أغرم، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

المستشار السيد سعيد السعدوني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير، السادة الوزراء، السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

الموضوع يتعلق بمعمل تكرير النحاس بمنطقة دائرة أغرم يتعلق الموضوع بجماعة والقاضي بجماعة النحيت من طبيعة الحال هاذ المعمل، الاستثمارات وجلب الاستثمارات فيمل يتعلق بهاذ الموضوع، لا أحد يجادل في الأهمية ديالو.

لكن تخوفات الساكنة فيما يتعلق بالآثار السلبية التي ستترتب عن تكرير ديال النحاس فيما يتعلق بالفرشة المائية وفي الهواء وفي إقلاع ديال أشجار ديال أركان، وعدم أداء حقوق ذوي الحقوق، خلق تخوفات. لذلك نسالكم السيدة الوزيرة عن الإجراءات المزمع اتخاذها بهذا الشأن؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيدة الوزيرة في إطار الإجابة على السؤال.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة مكلفة بالتنمية المستدامة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

وهذا يجيلنا على النقاش السابق، هو كيف يمكن أن نوازن تعادل بين معادلة صعبة هو أن نحمي التربة المياه الجوفية الغطاء النباتي، وفي نفس الوقت نعطي إقلاع صناعي اقتصادي على المستوى الترابي، هذه معادلة صعبة اليوم العالم كله، ولكن الحمد لله العالم كذلك أبدع من المساطر ما يمكن أن تؤمننا ولكن التبع اللي كيتفرضوا علينا اليوم حتى السياق الوطني

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيدة الوزيرة للإجابة على السؤال فيما تبقى من الوقت. السيدة الوزيرة، عندك 3 دقائق كاملة مادام السيد المستشار استنفذ وقت سؤاله.

السيدة نزهة الوافي كاتبة الدولة لدى وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة مكلفة بالتنمية المستدامة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

أولا شاكرة لك عن طرح هذا السؤال المحوري واللي هو في قلب تنزيل الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، اليوم إذا كان العالم يتنافس حول رهان ما، فهو يتنافس حول إمكانية وقدرة أي دولة على أنها ترد من تدوير وإعادة تثمين النفايات (la valorisation) تثمين النفايات إلى ورش لخلق مناصب الشغل وخلق الثورة واحنا كنشغلوا على ثلاثة مستويات: أولا، المستوى المؤسسي اليوم عندنا اللجنة اللي اتتوما جزء من يمثلكم راه تيحضروا معنا وكنا كنعقدوها بشكل دوري، اللي هي لجنة التوجيه الاستراتيجي لمنظومات تثمين النفايات، فهاذ الحكومة تفعلت بشكل قوي وحددنا 8 ديال النفايات، أحصينا النفايات كلها اللي في بلادنا، 8 ديال النفايات نجيو للجنة ونعرضهم، الإجراءات كلها اللي تديرها إن شاء الله تفعل عمليا.

بدينا بتجربة ناجحة هي في لآخر فيها داب شوية دالمشاكل بتحلمهم ديال بطاريات، وصلنا تقريبا من 70000 حتى 10000 ديال الناس اللي كانوا خدامين في القطاع المهيكل إلى قطاع.. بالتالي خدمنا على الشق ديال القانون بإغلاق التصدير ديال المادة ديال الرصاص ثم خدمنا فعلا على التوعية والمواكبة ديال هاذ الناس، وباقين تنشغلوا ربما كان ولكن تيحصنا نشغلوا بزاف لأن هذا تحدي كبير خاصة في نقله من القطاع الغير مهيكل إلى القطاع المهيكل باش تقولوا الحقيقة كما هي.

تدوير النفايات كيم ولكن تيم في قطاع غير مهيكل، اليوم التحدي أن نديوه للقطاع المهيكل غنرجوا احنا، غادي ترح بلادنا غنرجو واحد القيمة اللي عطتها لنا الدراسة ديال (banque mondiale) اعطت أن المغرب كلفة التدهور البيئي نتيجة عدم تدوير هاذ النفايات 3,52 من الناتج الوطني الخام، يعني بنسبة 33 مليار.

وبالتالي احنا اليوم تنشغلوا على الجانب المؤسسي، تنشغلوا على هاذ 8 ديال المنظومات ديال فرز وجمع.. اللي هي ديال البطاريات، النفايات البلاستيكية، ثم نفايات الأجهزة الكهربائية راه هي الدراسة في آخر فبراير غنكمل إن شاء الله، العجلات المستعملة درنا غادي نديرها ما بين جوج جهات ولا 3 ما نبادوش ثم النفايات ديال الزيوت الغذائية اللي هي

تشكرو جمعية المجتمع المدني ديال ذيك المنطقة اللي كتلعب أدوار حقيقية في التأطير ديال الساكنة ديال تما في توفير سد الخاص فيما يتعلق بالتمدرس وفي الطرق وفي المياه وفي مجموعة ديال المجالات. ندعو إلى عقد لقاء في تارودانت قريبا قبل انطلاق هاذ المشروع للوقوف على الثغرات التي يمكن أن تقع مستقبلا. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

ابقى لكم، السيدة الوزيرة، بعض الثواني.

السيدة كاتبة البوالة لدى وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة مكلفة بالتنمية المستدامة:

هو السيد المستشار المحترم أعتقد أن المسطرة كافية، مرحبا أنا نجي وبكل فرح وهذا أولوية دياي أني يكون العمل الميداني وتتبع ديال الأشغال من الأولويات ديال هاذ الحكومة، وهي حكومة الإنجاز وحكومة الإنصات للساكنة وكذلك للفاعلين، ولكن دفتر التحملات والمسطرة ديال الرقابة البيئية اللي عندنا في بلادنا اللي غتطور، إن شاء الله، وغمشيو لواحد المشروع اللي غيجيكم اللي هو مشروع التقييم البيئي، قادر على أنه بالتبع بالطبع وبالرقابة النيابية والبرلمانية وكذلك التنفيذية، أنه قادر انه باش يحل المشكل.

اليوم عندنا في دفتر التحملات، بالنسبة باش يطمئنوا الساكنة، عندنا دفتر التحملات أنه غادي يجيب الماء من سد سيدي عبد الله على طول 82 كلم، وبالتالي هذا لأن أولا الشرطة البيئية، المديرية الجهوية اللي تملك راه تتعرفوا الناس ديانا راه خدامين وكذلك السادة المسؤولين الترابيين، سنكون صارمين في هذا لأن هاذ الجهة هي جهة فلاحية وعندها إشكال اليوم فيما يتعلق بندرة المياه، وبالتالي الضغط على الموارد المائية في دفتر التحملات هذا مصان.

المسألة الثانية هذا مشروع اليوم اقتصادي تنموي كبير، الكلفة ديالو مليار، غيشغل من الأولوية ديال الأبناء المنطقة من 400 حتى 500، غادي يوفر للبلاد الاحتياجات ديالها في النحاس بالتقنيين اللي تنعرفو لأن اليوم احنا نستوردوا 70 ألف طن والطن في (le prix international) كيدر 7 آلاف دولار حسبها.

وبالتالي اليوم احنا في عمق هاذ المعادلة، وهاذ التوازن، إن شاء الله الحكومة غادي تدير كل الإمكانيات، عندنا المديرية الجهوية إن شاء الله غنطلقو مرادد جهوية في كل جهة، غادي يكون عندنا مرصد، الأهمية ديالو هو هاذ الرقابة غادي يكون..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، نشكركم على مساهمتكم.

هو اللي خصنا نفعله.

وبالتالي، اليوم المسطرة ديال هاذ المشروع هي استكملت في جزئها، فيما يتعلق بأنها تحصل على دراسة التأثير الموافقة ديال دراسة التأثير على البيئة في جزئها في شقتها اللجنة الوطنية، باقي لها جزئين لأن هاذ الموازنة تقول أن المشغل والمستثمر هو تدير ذاك دفتر ديال التحملات بما يحل الإشكالات البيئية والطبيعية اللي كاينة، وبالتالي أحنا في إطار المرحلة الأخيرة اللي هي أن المياه والغابات تتمشي دير بحث ميداني ثم تفرض كل ما طرحته فيما يتعلق بالتعويض ديال الساكنة، وكذلك ما يمكن أن نعوض للأرض، لأن الأرض والكون خصنا نحفضو له التوازن ديالو، وهذا إن شاء الله تأكد السيد المستشار أننا نتابعه بشكل يعني كبير جدا وبشكل جد قوي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد سعيد السعدوني:

شكرا السيدة كاتبة البوالة.

بطبيعة الحال هاد الموضوع عندو علاقة بالمحور اللي تطرح مع السيد وزير الطاقة والمعادن، لا نريد في هذه المنطقة أن يتكرر الذي جرى في مجموعة من المناطق وفي المنطقة التي تم التحدث عنها، لا نريد أن تتكرر مثل هذه المآسي، لأن السيد الوزير أشار بأن هاذ المناجم، لأن هاذ العمل عندو علاقة بالمنجم اللي كان في جماعة .. ومجموعة ديال الجماعات ومنها جماعة النحيت لوحدها فيها تقريبا 5 المناجم سابقة، وربما الوزارة مزعم باش تطلق من جديد هاذ المناجم، لا نريد أن تتكرر يعني الإشكالات التي كانت مطروحة سابقا، ثم استغلال هاذوك المناجم في السابق، ولكن المنطقة لم تستفد لا من حيث البنية التحتية، لا من حيث أي أمر يتعلق بهاذيك المنطقة وبقيت على حالها.

لذلك السيدة الوزيرة لا فيما يتعلق بالفرشة المائية من حيث التلوث ديالها بالمواد الكيميائية التي تصدر عن المعمل، ولا استعمال الكميات والأطنان الهائلة ديال الماء، انوما تتعرفوا أن الجفاف يضرب تلك المنطقة، والمزعم كما قيل سيتم جلب المياه من أحد السدود، لا ندري ما مدى صحة هذا الموضوع.

ولذلك السيدة الوزيرة نريد ضمان حقوق الساكنة وضمان حقوق ديال الشباب في توفير مناصب ديال الشغل وتوفير الاشتغال ديال هاذوك الشباب وتجنب هاذ المنطقة يعني من الكوارث البيئية، وما نتسناوش حتى توقع فيها موتى عاد نديروا مخططات إستعجالية لإيقاد هاذيك المنطقة.

من الآن نثمن اللقاء الذي قتم به السيدة الوزيرة على مستوى جهات سوس في أكادير، ولكن نطلب عقد لقاء مع الساكنة، ومن هاذ الباب

من المهام ديالو كذلك، هو تقوية الربط الجوي مع الجهات السياحية ديال المملكة، والمكتب الوطني للسياحة عمل مجهودات في هاذ السنوات الأخيرة اللي خلتنا نوصلوا لهاذ المؤشرات اللي عرفنها في نهاية هاذ السنة بتزايد ديال عدد السياح، وتزايد ديال المداخل الناتجة كذلك من السياحة.

بغيت نذكر كذلك أن المكتب الوطني للسياحة رغم الأقدمية ديالو، عندو اليوم 14 مندوبية موزعة عبر العالم 14، منها اللي موجودة في الأسواق التقليدية ديالنا، فرنسا وإسبانيا وألمانيا وإنجلترا، وفيها اللي تخلقت بالنسبة للأسواق الجديدة الواعدة، بحال الصين، بحال أوروبا الشرقية، بحال أوروبا الشمالية كذلك اللي تفتحت فيها.

هاذ المندوبيات كتشغل اليوم واحد 50 ديال المناصب ديال الشغل، وكتستهلك في التسيير ديالها واحد 40 مليون ديال درهم، بغيت نقول بالنسبة للمناطق الجنوبية، المناطق الجنوبية فيها مؤهلات أساسية بالنسبة للسياحة، وفيها كذلك برنامج طموح ديال التنمية ديال الأقاليم الجنوبية اللي هو أكبر برنامج اللي عرفته المملكة.

اليوم 77 مليار ديال درهم، كبرنامج تنموي شمولي بالنسبة للأقاليم الثلاثة، هذا البرنامج الشمولي الطموح غادي يخلق واحد العدد ديال الاستثمارات، واحد العدد ديال الإمكانيات اللي يمكن لها تبرز هاذك المنتج السياحي اللي كاين في ذيك المنطقة.

بالنسبة لفتح مكتب في الجزر ديال الكناري، الارتباط ديال الكناري بهذه الأقاليم مؤكد وضروري، كما ذكرنو السيد المستشار، الكناري اليوم وجهة من الوجهات الأساسية ديال إسبانيا يمكن كتنفوق ذاك 11 مليون اللي ذكرتي يمكن وصلوا اليوم ل 13 مليون ديال السائح، فين كيخصنا نربطوا هاد الكناري مع هذه المناطق بفتح خطوط جوية متزايدة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا انتهى الوقت السيد الوزير.

شكرا الكلمة لكم السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد سيدي الطيب الموساوي:

شكرا السيد الوزير على الكلام اللي قلتي.

السيد الوزير، فيما يتعلق بالمكتب الوطني للسياحة السيد الوزير هو راه عندو ميزانية أكثر من الوزارة، خاصو يلعب دور مهم، وبالنسبة لجزر الكناري السيد الوزير، كيف ما قلتم تستقبل أكثر من 12 مليون.

النقطة الثانية السيد الوزير إلى فتحت مكتب في جزر الكناري راه غادي يجلب السواح وغادي يجلب، هو راه كان مفتوح مكتب فيها سنوات كان مفتوح، ولكن أعطى نتائج إيجابية، احنا كمنستثمرين في السياحة السيد الوزير كاين إيجابيات.

النقطة الثالثة، السيد الوزير، بغيناكم السيد الوزير يعني المشاركة ديال

وننتقل إلى سؤال موجه لقطاع السياحة، وموضوعه فتح مكتب للسياحة بالأقاليم الجنوبية وجزر الكناري ولاس بالماس، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد سيدي الطيب الموساوي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات الوزيرات،

السادة المستشارين المحترمين،

السيدات المستشارات المحترمات،

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

عندي سؤال يتعلق بالسياحة بالنسبة للأقاليم الجنوبية؟

الأقاليم الجنوبية السيد الوزير، لا يخفى عليك ما يتعلق بالسياحة وبالأخص السياحة اللي هي جزر الكناري اللي كتنستقبل 11 مليون ديال السياحة، والأقاليم الصحراوية الجنوبية كذلك جار، والجار دائما السيد الوزير، لابد له يستفد من جار.

لذا، السيد الوزير، نسألكم واش كاين شي إجراءات؟ واش كاين شي تعادل؟

ثانيا، السيد الوزير هناك يعني اتفاقيات لتنمية السياحة بالأقاليم الجنوبية إلى حد الساعة السيد الوزير، مشفاه.

النقطة الثانية، السيد الوزير وهو المكتب الوطني للسياحة، بغينا نشوفوا السيد المكتب الوطني للسياحة، المعايير باش إدير مكاتب في الخارج أما هي؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير المحترم.

السيد محمد ساجد وزير السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية

والاقتصاد الاجتماعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين،

السيد المستشار المحترم،

فعلا المكتب الوطني ديال السياحة من المؤسسات الأساسية في التنمية ديال هاذ القطاع ديال السياحة، كما كتعرفوا المكتب الوطني للسياحة عندو محام مختلفة ومتعددة، من المهام الأساسية ديالو، هي ترويج للمنتج السياحي المغربي وتقوية الجاذبية ديال الوجهات السياحية المغربية.

الأصل ديالو.

فبالتالي إلى ما رجعناش للنموذج ديال الغو، إلى ما رجعناش للمضمون ديال السياسات والاستراتيجيات القطاعية من حيث مضمونها في الشغل، إلى ما تحملاش جميع القطاعات المسؤولة ديالها إلى ما تحملاش الجهة، إلى ما تحملاش المقابلة الكل اليوم أصبح مسائلا في مواجهة معضلة البطالة ولا يمكن أن يدعي مدعي بأن هذه المعضلة ستم معالجتها بين عشية وضحاها، ولكن خاصو يكون عندنا واحد المنظور.

ولهذا اليوم الحكومة اعتمدت واحد المقاربة أفقية بما أنه استحدثت لجنة وزارية لهذا الموضوع وضعنا برنامجا وطنيا تشارك فيه 15 يعني قطاع حكومي، الآن نحن في طور تحويله إلى برنامج تنفيذي عبر أولويات خلال السنوات الثلاث والأربع القادمة إن شاء الله.

وأستطيع أن أؤكد لكم بأن الحكومة لم تقف معكوفة الأيدي في انتظار أن يفعل هذا البرنامج لأن هناك برامج خدمة لحد الساعة.

اليوم بغيت نشير للتعاقدات اللي احنا خدامين فيها مع الجهات لأن كل الجهات اليوم تتنافس باش تدير برامج ديال تشغيل الجهوية واحنا تنشغلو معها الآن، الإجراءات اللي جات في الميزانية ديال 2017 و2018 عطت الأولوية ديال التشغيل، ونذكركم بأنه الميزانية أحدثت ما مجموعه 42718 منصب شغل ما بين 2017-2018 و55 منصب شغل بالتعاقد بالإضافة للنتائج الإيجابية التي أحدثتها ما يسمى بالبرامج الإرادية التي تتولاها وزارة الشغل والوكالة الوطنية لإنعاش الشغل والكفاءات، ونحن سنستمر في هذا التوجه إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد عدال:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير، ابغيت نشكركم على الجهودات وتمنى التوفيق إن شاء الله الرحمن الرحيم في البرامج اللي هي تتستعدوا لها وتنشغلوا عليها، ولكن على حسب يعني ما مضى هناك دراسات اللي بينت واحد العدد ديال الأمور لأن مثلا نعطيك على سبيل المثال، السيد الوزير المحترم، أن 58.6% هذوا بدون شهادة، هذوا محسوبين تخدموا تيشغلوا بدون شهادة ولكن العمل اللي تيشغلوا عليه غادي نجيو له من بعد.

24.4% حاصلون على شهادة متوسطة، و13% حاصلون على شهادات عليا، هاذ ما يعني أن منظومة التربية والتكوين ببلادنا تخرج أفاجا كبيرة من المتدربين إلى سوق الشغل بدون تكوين، واحد ما مكوّنش راه مستحيل باش يلتقى واحد العمل فار وغادي يستمر فيه.

وبالنظر إلى التوزيع حسب القطاعات في التشغيل نلاحظ الفلاحة

الجهات الجنوبية في التظاهرات الدولية الي دائما مقصين منها الجهات الثلاث، هذا لا يقبل السيد الوزير، الجهة تعود مقصية من تظاهرات سياحية في السياحة بالأخص، بغيناكم تشاركوا الجهات وتشاركوا المستثمرين. والنقطة الرابعة السيد الوزير، فيما يتعلق بالمدوية ديال السياحة، خاص كذلك السيد الوزير المدوية ديال السياحة خاصكم تدعموهم، راه بعض المدويات ديال السياحة، السيد الوزير، راه ما عندهم حتى باش يشيرو ستيلاوات، المدويات كيلعبوا دور مهم، ونطلب منك، السيد الوزير، ما يتعلق بجزر الكناري، فتح مكتب ضروري ومؤكد. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، نشكركم السيد الوزير على مساهمتكم معنا.

ننتقل إلى السؤال الموجع لقطاع الشغل والإدماج المهني، وموضوعه تشغيل الشباب، وهو سؤال موضوع من طرف الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، تفضل السيد المستشار لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد عدال:

شكر السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير، البطالة خصوصا في أوساط الشباب والحاصلين على التكوين تشكل تحديا كبيرا أمام كل السياسات العمومية، وعلى مسار تعاقب الحكومات البطالة هاجس يخيف الشباب المغربي والأسر المغربية، فقيرها ومتوسطها، المكونين وغير المكونين، المؤهلين وغير المؤهلين، البطالة عامل والقضاء عليها مطلب أساسي وأولي لكل أشكال الاحتياجات الاجتماعية ببلادنا وفي مختلف مناطق المغرب.

البطالة تستشري، تعشش في العالم القروي والمناطق المهمشة والهامشية في الجبال وفي المناطق النائية.

أي برنامج حكومي السيد الوزير المحترم وأي مخطط للحكومة لتوفير الشغل وخلق فرص عمل لفائدة الشباب المغربي؟ شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكر السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد محمد يقيم وزير الشغل والإدماج المهني:

شكرا السيد المستشار على تفضلكم بطرح هذا السؤال.

في الحقيقة السؤال ديالكم شخص المعضلة ديال البطالة، هي معضلة بنوية، معضلة مركبة، معضلة تراكمية وبالتالي فهي تحتاج إلى مقاربة جديدة، إلى مقاربة نوعية ولهذا جلالة الملك تكلم على مراجعة نموذج الغو،

القديمة، خاصنا ننتقلوا لما يسمى تميمين المنتوجات الفلاحية، هذا واحد العمل اللي كيخص يكون فيه جميع القطاعات الحكومية وخاص تفكروا في أفق مستقبلي باش نواجهوا المعضلة ديال البطالة، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكر السيد الوزير، نشكر السيد الوزير على مساهمته معنا.

وننتقل إلى السؤال الأول الموجه لقطاع العلاقات مع البرلمان، وموضوعه تعاطي الحكومة مع مقترحات القوانين، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد أحمد تويزي:

السيد الوزير المحترم،

لقد أعطى الدستور الجديد، دستور 2011، صلاحيات كبرى، من أبرزها توسيع اختصاصات البرلمان في مجال التشريع، غير أن الملاحظ أن تعاطي الحكومة مع مقترحات القوانين يبقى دون المستوى المطلوب في هذه اللحظة الدستورية التي انخرطت فيها المملكة المغربية.

لذا، نسألكم، السيد الوزير، حول الإجراءات التي سوف تتخذها الحكومة لإصلاح هذا الوضع وتزليل المقتضيات الدستورية الجديدة المرتبطة بالمبادرة التشريعية البرلمانية. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد مصطفى الخلفي، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني والناطق الرسمي باسم الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

بالنسبة للسؤال بالنظر لتاريخ طرحه وهو نونبر 2015 فقد كان يرصد واقعا كان يعكسه السؤال، وهو فعلا التعاطي مع مقترحات القوانين كان يتسم بضعف ولم يكن في مستوى اللحظة الدستورية كما أشرتم، ولكن منذ ذلك الحين وإلى غاية اليوم حصلت تطورات وازنة.

أولا، تم إحداث لجنة بين وزارية تحت إشراف رئاسة الحكومة كندرس مقترحات القوانين وكنددد منها موقف، هذا إنجاز أول؛

ثانيا، دبا أربع مرات مجالس الحكومة تخصص فقرة لتقديم تقرير حول عمل اللجنة التقنية من أجل أن نتقدم في مدارس مقترحات القوانين؛

ثالثا، ولينا كنديرو مجال اللي تنديرو مع الأسئلة الشفوية، الأمور اللي الحكومة جاهزة للجواب عليها كنديرو المجلس، نفس الأمر مجلس المستشارين، ولهذا آخر اجتماع ندوة الرؤساء مثلا أكدت على أن الحكومة واحد العدد ديال مقترحات القوانين اللي هي هامة واللي على الأقل دازت

تشغل 39.4%، و40.2%، التجارة والخدمات، فاش تنجيو للفلاحة، خصنا نعرفو النوع ديال العمل اللي تيشغلوا في قطاع الفلاحة، واش واحد اللي تيمز الباله والفاس في الفلاحة غادي نعتبروه راه مشغل لأن نعتبروه بأن عندو (SMIG) عندو (CNSS) عندو هذا، خصنا نعرفو أشنو هما الصنف ديال المشغلين، اعلاش نتتكلمو، السيد الوزير المحترم.

هذه المؤشرات تبين بشكل واضح عجز الاقتصاد المغربي في إنتاج فرص عمل قارة ودائمة، وهي مرتبطة بالأشغال والأعمال الموسمية، أما من حيث خلق فرص الشغل كما نتحدثون عن خلق فرص عمل جديدة يجب إحصاء فرص العمل الضائعة التي ترعب.. المقاولات وإفلاسها لسبب من الأسباب.

نعم، السيد الوزير المحترم، فاش تنحصيو خصنا نعرفو أشنو تنحصيو راه كابين بعض فرص عمل اللي خلقناها وبالتالي فشلت، وعلى سبيل المثال كما قلت لكم المقاولات تعرضت لواحد الإفلاس، الدولة ساهمت في الإفلاس ديالها، كابين مقاولات كبرى اللي ما تخلصوشي في الصفقات العمومية في (des comptes) ديالهم ما دارش في واحد المدة معينة ومشات للإفلاس.

كابين كذلك فيما يتعلق ببرنامج تشغيل الناتي ومقاولتي هي في حاجة إلى مراجعة، ما حجم فشلها في امتصاص البطالة؟ هاذ البرنامج ديال مقاولتي وهو برنامج مهم وبرنامج كان إيجابي ولكن الشباب والعاطلين اللي هما توجهوا لهاد البرنامج هذا ما عندهم الحظ..

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيد المستشار.

السيد الوزير الكلمة لكم.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

على كل حال ما غادي يسعفكش الوقت وما غاديش يسعفني الوقت باش نقول كاع ذاك الشئ اللي في الدماغ ديالنا، ولهذا أحبد أنه ربما نجيو للجنة وتندركو بشكل معمق حول البرنامج الوطني ديال التشغيل والقضايا المطروحة والتوجهات اللي موجودة في هذا..

بطبيعة الحال تكلمتي على التكوين، التكوين أساسي هو جزء لا يتجزأ اليوم في إطار هو التوجه الاستراتيجي رقم 2 بهذا البرنامج اللي كنتكلم عليه.

إذا اليوم خاصنا نتكلمو على التكوين المفضي إلى خلق القابلية للتشغيل، خاصنا نتكلمو على التكوين في مهن المستقبل، لأنه ذكرتي واحد المسألة مهمة جدا اليوم منظمة العمل الدولية في المؤتمر 109 ديال العام الجاي (le thème) ديالو وهو مستقبل العمل، لأن العمل اليوم القائم اليوم مهدد، تكلمتي على العمل الفلاحي، متفق معك كابين واحد التحول في طبيعة الاقتصاد المغربي، اليوم مشى الاعتماد على الفلاحة المعاشية

البرلمانيين.

إذن هاذ المهمة ما كيناشاي لأن العدد ديال المقترحات مقارنة مع عدد مشاريع القوانين فهي عدد كبير جدا، كيبقى على أن الدور التشريعي ديال البرلمانيين يبقى ضئيلا وصغيرا جدا بالنسبة للأدوار الأخرى اللي تعطات. تكلمتم كذلك على أن كيبقى القضية ديال برلمانية- برلمانية فيما يخص اللجان وفيما يخص تحديد الأوقات، لا، ولكن كين القانون اللي كينظم على أن الحكومة خاصها تحضر وخاصها تجاوب وخاصها واحد العدد ديال المسائل ولا بد أن يكون ذلك باتفاق مع الحكومة.

وبالتالي كطلبو من الحكومة الآن، الإسراع فهاذ اللجنة التقنية، مزيانة هاذ اللجنة التقنية، ولكن الأجوبة لأن حتى القانون كينظم النظام الداخلي إلى صيفطنا شي مشروع شي مقترح قانون إلى ما قبلاتوش الحكومة راه خاصها تكتب، رئيس الحكومة خاصو يكتب، لم يتوصل المجلس لا المكتب ولا الفرق ولا المجموعات لم تتوصل بأي رد مكتوب من رئاسة الحكومة، وهذا راه مضمون في القانون، على أن تكون الردود مكتوبة، هاذ القانون راه درسناه في اللجنة التقنية وكذا، ما متفقبنش عليه.

ثم كذلك كين واحد النوع ديال مقترحات القوانين التي الحكومة كنجدها، ولكن من بعد كتجيبها كمشروع قانون، علاش عند من نخليوه نزعمو، ما نخليوهش، نزعمو البرلماني ماشي نخبوه حتى للعام الجاي ونخبوه كمشروع قانون.

وأتمنى أن يكون العمل ديالكم في اتجاه إعطاء هاذ الأهمية وتشجيع البرلمان على القيام بدوره. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار الأمين، والرئاسة لا زالت محتاجة إليكم، تفضلوا السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني والناطق الرسمي باسم الحكومة:

شوف، القضية عملية، أنا درت مراسلة لمجلس المستشارين، كين مقترحات قوانين قلنا احنا قابليها، كين القانون ديال التعليم الإلزامي، نحددوها هاهي الرئاسة كتنسجم، حددوا النهار واحنا جاين، راه لأول مرة تدار هاذ الشي، كنعطيو القائمة ديال المقترحات وكتراسلو بها المجلس، مقترح قانون ديال تعديل مادة الحقوق العينية، لأول مرة، راسلت أنا المجلس، راه 9 نصوص، أشنو؟ 288 راه كايينة واحد الصيغة إن شاء الله في الحوار الاجتماعي غادي.. غير مهم راه كين تفاعل إيجابي مبدئي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الثاني، موضوعه تفويض تغذية نزلاء المؤسسة

في مجلس من المجلسين، المطلوب وهو أن نسارع بمناقشتها.

بالنسبة لمجلس المستشارين 43 مقترح قانون اللي تسجل، منها 11 برسم الولاية التشريعية اللي بدات الحالية بالنسبة للحكومة الحالية، سمجت 3، 40 مقترح هو اللي مازال مسجل.

إلى أضفنا إليها مقترحات القوانين اللي كايينة من مجلس النواب، اليوم 61 مقترح تمت دراسته من طرف اللجنة التقنية، منها 29 ديال مجلس المستشارين، وقبل آخر اجتماع ديال مجلس الحكومة كنت وجهت مراسلة بعدا بلي احنا جاهزين للدراسة ديالو 9 ديال النصوص، جاهزين، في إطار التفاعل الإيجابي بلا النصوص الأخرى اللي وحا جاهزين ولكن كين تفاعل سلبي ولكن جاهزين، المشكل أين؟ هو في البرمجة، والبرمجة شأن يخص بشكل حصري البرلمان ومجلس المستشارين كما مجلس النواب.

الأمر بالنسبة إلينا كيقضي فعلا أن نتعاون، لأن كيف ما الدستور أرسى الفصل بين السلط أرسى مبدأ التعاون بينها، لهذا احنا بالنسبة إلينا إزاء تطور جديد لأن احنا ما باغينيش نبقاو في 20 مقترح قانون في الولاية كسقف، احنا بغينا 20 في سنة تشريعية، ولهذا راه 19 نص جاهزين بين المجلسين، ممكن فهاذ السنة التشريعية ننجزو ما ينجز في ولاية تشريعية كاملة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار.

المستشار السيد أحمد تويزي:

فعلا البرلمان كما تتعرفوا على أن هو عندو اختصاص حصري فيما يخص التشريع، المهام ديالو هي التشريع، والبرلمانيين المهام ديالهم هي التشريع، وبالتالي التشريع يكون على مستوى البرلمان عن طريق مقترحات القوانين، هاذ مقترحات القوانين نعطيو بالإحصائيات السيد الوزير اللي قلتي مثلا عندي بعض الإحصائيات، لأنه إلى شفتنا مثلا من الولاية السابقة تقدمت الحكومة ب 389 مشروع قانون، اللي تصادق عليها 359 أي 92% من مشاريع القوانين التي وضعتها الحكومة.

فيما يخص مقترحات القوانين كايينة 185 مقترح قانون تقدمت بها الفرق البرلمانية والمجموعات، سواء داخل مجلس المستشارين أو داخل مجلس النواب، ولكن اللي تم دراستها والمصادقة ديالها هي 14% أي 20 تقريبا فهاذ الفترة في فترة هاذ الحكومة والحكومة السابقة.

احنا نتقولو السيد الوزير المحترم على أن الحكومة الآن لا بد أن تشجع هي اللي عتشدج كيف ما قلتي خص يكون العمل فيه تناسق فيه تعاون ما بين المؤسساتين، يكون هناك استقلالية وهناك تناسق، خاص الحكومة أن تذهب في اتجاه دفع البرلمان ليقوم بدوره، لأن مقترح القانون هو الدور ديال

أهماتهم، أيضا في المناسبات تتكون واحد الوجبات خاصة وتنسجم مع المعايير.

تدار واحد البرنامج ثاني مهم تكوين السجناء في مجال الطبخ، بحيث المستفيدين من العملية وصل 1000 وحث الشركات على توظيف وإدماج هاذوك المستفيدين في العمليات مثلا في التوزيع داخل السجون، وهاذي أيضا فيها واحد النوع من الإنجاح للعمليات ديال الإدماج، على اعتبار أن هاذوك اللي تيساتفدوا فاش تخرجوا من السجن تنحوا هاذ الشركات يوظفهم بعد الإفراج عنهم.

أيضا هنالك لجان خاصة بالتسليم والمراقبة بجميع المؤسسات السجنية، ابتداء من عملية التسليم، إعداد الوجبات، انتهاء بالتوزيع، أيضا تم انتداب مكتب دراسات معتمد لإجراء تقييم موضوعي من خلال الملاحظة المباشرة للعملية، إجراء مقابلات فردية مع عينة تمثيلية من السجناء، والحمد لله 90% من السجناء عبروا عن رضاهم، وهذا واحد الإنجاز، كما قلت، مقدر على مستوى الرضى، على مستوى الوجبات المقدمة، من حيث الكم والكيف مقارنة بنظام التغذية السابق.

الآن تم إبرام صفتين مع مختبرين خاصين لإنجاز أيضا تحليل لتعزير العملية ديال المراقبة والجودة وفق دفاتر التحملات. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد أحمد أمحمدي:

السيد الوزير،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

فعلا، السيد الوزير، كما قلت، نحن في فريق الأصالة والمعاصرة نصفق لهذا النظام الجديد، ولكن كنا نتمنى أن يكون التنزيل ديالو تدريجيا، لأن نعرفو الأسر المغربية والارتباط اللي عندها مع ذلك الشي ديال القفة، إلى جانب بأن كنا نناقش قانون المالية مع إدارة السجون كان عندها الإشكال ديال هاذ الشي ولكن قلة قليلة ديال الناس اللي كانوا تيتهزوا هاذ الفرصة تيدخلوا ذلك الشي ديال الممنوعات وكذا، احنا متفقين.

ولكن كنتذكروا على الجودة وأتم تعلمون السيد الوزير بأن الشركات الخاصة راه يوحها الربح، ولكن الصحة ديال المواطن نحن في فريق الأصالة والمعاصرة تهمننا الصحة وسلامة النزلاء، خصوصا بأن لا قدر الله البلد يعيش مشاكل وتنخافو بأن هاذ الشركات هذو غادي يطعموا بزاف بخصوص المسائل ديال التغذية، المسائل ديال التغذية ما أدرك ما المسألة ديال التغذية اللي كيخصنا بكل صراحة الحكومة خصها تعمل جاهدة على

السجنية للقطاع الخاص، وهو موضوع من طرف فريق الأصالة والمعاصرة، تفضل السيدة المستشارة المحترمة لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة نجة كير:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

عملت المندوبية العامة لإدارة السجون على تفويض تغذية 82400 سجين إلى القطاع الخاص للحد من قفة المؤونة ومنع مجموعة من السلوكات التي تعرفها المؤسسات السجنية.

وفي هذا الإطار، نساؤلكم السيد الوزير حول التدابير التي ستعملون على اتخاذها لمراقبة جودة الخدمات المقدمة لنزلاء المؤسسات السجنية على القطاع؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الإجابة.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني والناطق الرسمي باسم الحكومة:

أولا أشكر على هاذ السؤال، السيد الرئيس، السيدة المستشارة، لأنه فعلا يسلط الضوء على واحد الإنجاز مهم تدار على مستوى المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، وهو أن القفة اللي كانت تترقق عشرات الآلاف ديال الأسر المغربية وكانت تنسب أيضا بالموازاة في إشكاليات كبيرة من الناحية الأمنية مخدرات وغيرها، بالإضافة للأمر اللي تترافقها من معاملات اللي أحيانا كانت عليها انتقادات، تدار حل جذري، الحمد لله، والسؤال ديالكم يتصب على إشكالية ديال الجودة.

هاذ الجودة مرتبطة بأولا أن التفويض اللي كان شركات متخصصة في مجال الطبخ الجماعي في إطار عقد للرفع من مستوى الوجبات الغذائية، إذن بالإضافة لهاذيك 3 الإشكاليات تزداد واحد الإشكالية أخرى واللي هو الرفع من الجودة، خاصة أنه راه ماشي كلشي تتاح له هاذ الإمكانية، وهذا جزء من إستراتيجية تحسين ظروف الاعتقال وتهيب السبل الكفيلة لإعادة الإدماج.

إذن تم إبرام ديال الصفة مع شركات متخصصة، وفق دفتر تحملات يضمن المراقبة الفعالة والناجعة لجميع مراحل إعداد الوجبات الغذائية، بما فيها حتى العملية ديال التوزيع، فضلا عن برنامج غذائي متنوع ومتوازن، خاصة يراعي التنوع والحاجيات ديال بعض الفئات الهشة اللي عندها حاجيات خاصة على المستوى الغذائي، المرضى، ذوي الحمية، الأطفال الذين يرافقون

السيد المستشار، شكرا على هذا السؤال الذي سيتيح للحكومة استعراض الجهود التي تبذلها في إطار تخليق المرفق العام. تعلمون السيد المستشار أن الحكومة السابقة عملت على ترصيد مجموعة من الجهود التي بدأت مع حكومة التناوب بميثاق حسن التدبير وقانون الصفقات العمومية، وفي 3 ماي 2016 وزراء الحكومة السابقة وقعوا على العديد من البرامج التي تندرج في إطار الإستراتيجية الوطنية لمحاربة الفساد. هاذ الحكومة هذه في البرنامج اللي قدمو الدكتور سعد الدين العثماني رئيس الحكومة أمام غرفتي البرلمان، التزم في المحور الثاني من برنامجه بتعزيز قيام النزاهة، والآن احنا بصدد وضع اللمسات الأخيرة للاجتماع الأول للجنة الوطنية لمحاربة الفساد برئاسة السيد رئيس الحكومة للنظر في الحصيلة ورسم آفاق عمل السنة المقبلة. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد المستشار.

المستشار السيد الحسين العبادي:

شكرا السيد الوزير على التوضيحات.

كما يعلم الجميع على أن هاذ الإستراتيجية الوطنية اللي أعلنت عنها الحكومة السابقة في ماي 2016، كانت بالمناسبة إستراتيجية نوعية، من حيث الإجراءات ديالها، من حيث الأهداف ديالها، لأنها جاءت بإجراءات محددة بعشرة مشاريع لعشرة سنوات على مراحل زمنية محددة 2016-2017 كمرحلة أولى، 2017-2020 كمرحلة ثانية، 2020-2025 كمرحلة ثالثة، انخرطت فيها مجموعة من القطاعات الحكومية المهمة: كوزارة الداخلية، وزارة المالية، وزارة التربية الوطنية، وزارتم، وزارة الاتصال.

كذلك هاذ الإستراتيجية الأهمية ديالها جاءت بناء على التوجيهات الملكية السامية في هذا الجانب، بناء على المبادئ الدستورية، بناء على مبادئ الحكامة، مبادئ الزجر ومبادئ التوعية، ثم جاءت بأهداف ثلاثة كبرى هي:

أولا، الحد من الفساد وجعله في تراجع؛

ثم إرجاع ثقة المواطن إلى إدارته وإلى مؤسساته؛

إرجاع ثقة المؤسسات الدولية في المغرب وتحسين ترتيبه على المستوى الدولي.

الآن، بعد خروج المرسوم الذي تأخر ديال اللجنة الوطنية وما عرفه من تعديلات، لأن اللجنة الوطنية المهمة ديالها هي التنزيل، هي التنزيل ديال المتعضيات ديال هاذ الإستراتيجية الوطنية.

أتمنى الآن لأن هذه محطة مهمة في تاريخ المغرب، رغم الإجراءات التي اتخذت سلفا، إلا الملاحظ على أن هناك تراجع في ترتيب المغرب على

هاذ المشروع باش أنها تنجحوا.

ثم العدد ديال الارتفاع ديال السجناء، الإحصائيات اللي جابتها أواخر 2012 كان 68000 سجين موزعة على 79000 مؤسسة على الصعيد الوطني، في أواخر شتنبر 2017 وصلت إلى 82400 إلى جانب النزلاء اللي عفا عليهم سيدنا في مناسبات، خصوصا في الحفلات الدينية أو الوطنية. إذن هنا، السيد الوزير، تقول بأن يجب المراقبة والمراعاة، وخصوصا بأن إدارة السجن واش قامت بأن خلق وحدات لبيع المواد الأولية بعدا الصحية واش عملت المدينة بحال les pharmacies لأن دابا كين واحد هاذ القفة ما داخلش بأن الأسر تيعطيهم واحد الوقت محدد من الزيارة، كين المرضى وكين هاذ الشركات واش تيراعيو ذاك الشي ديال المرضى اللي امراض، اللي خاصهم بأن الريحيم كل واحد منهم بالطريقة ديالو، واش كل واحد بأن تيوفرو لو هاذ المسائل هاذو. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، نشكر السيد الوزير على مساهمته معنا.

ونواصل مع السؤال الأول الموجه لقطاع إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية، وموضوعه محاربة الفساد بالإدارة العمومية، والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية، تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد الحسين العبادي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد وزير،

السيدتين الوزيرتين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

تعرف الإدارة المغربية مجموعة من الممارسات والسلوكات المنافية للقانون كالرشوة والزيونية وعدم احترام المرتفقين، ورغم الجهود التي قامت بها الحكومة السابقة باعتماد إستراتيجية وطنية لمكافحة الفساد إلا أن نتائجها لم تظهر بعد.

لذلك نسألكم السيد الوزير، حول مآل هذه الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، وماذا عن تنزيلها على أرض الواقع؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الجواب.

السيد محمد بنعبد القادر، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف

بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة،

نسائلكم السيد الوزير حول تأثير التوظيف بموجب عقود على توازنات نظام المعاشات المدنية؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإصلاح الإدارة

وبالوظيفة العمومية:

شكرا السيدات والسادة المستشارين على هذا السؤال.

نبغي نذكر أولا أن التوظيف أو التشغيل بموجب عقود في الوظيفة العمومية تعتبره الحكومة بأنه يندرج في إطار إصلاح الإدارة، ويندرج في إطار تأهيل مواردها البشرية، ويندرج في إطار تعزيز العنصر البشري بالكفاءات والخبرات التي تحتاجها الإدارة في هذه الظروف.

هذا المرسوم ديال التعاقد ينص على إمكانية اللجوء إلى بعض الخبرات في مهام محددة يمكن أن تلتجئ إليها الإدارة للرفع من خدماتها الإدارية ونظمئ السيدتين والسادة الأعضاء المجموعة ديال الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بأن هذا المرسوم، أو هذا التعاقد لن يكون له أي تأثير على نظام المعاشات والتعاقد يكفي نعطيك بأن العدد ديال المناصب المالية المحدثة في 2015 كان هو 22510، و2016 كان 25998 و2017 كان 24000، إذن عملية حساية سيتبين لكم بأن ليس هناك أي أثر بالنسبة للتعاقد في الوظيفة العمومية.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكر.

الكلمة لكم السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة رجاء الكساب:

شكرا السيد الوزير على هذه التوضيحات.

أولا، غير بالنسبة للأرقام اللي جيتي ديال المناصب بالتعاقد مزيان، ولكن للأسف غادي تمشي ل²(RCAR) ماشي³(CMR) ماشي الصندوق المغربي للتقاعد، ولكن (RCAR) إذا كاين خلل كبير غادي يوقع في الصندوق المغربي للتقاعد وهو ما يكرس أكثر الأزمة، وفي آخر المطاف غادي تلجؤوا لجيوب الموظفين كينما لجأتو لهم من قبل لحل هذه الأزمة.
بالنسبة لما جئتم به من إيضاحات فيما يخص أن هذا المرسوم هو

مستوى في هاذ الجانب بعشر درجات، يعني كنا في سنة 2014 في المرتبة 80، 2015 مشينا ل88، 2016، 90، بمعدل 37 نقطة من أصل 100.

الآن، ليس لدينا الوقت الكافي من أجل الهروب إلى الأمام، بل علينا الآن أن ننزل هذه الإستراتيجية من أجل تحسين ترتيب المغرب على المستوى الدولي وكذلك من أجل...
شكرا ليس لدي حتى أنا الوقت الكافي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الجملة الأخيرة ممكن تقولها.. السيد الوزير، تفضلوا.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإصلاح الإدارة

وبالوظيفة العمومية:

السيد المستشار،

أنا لم أكن حاضرا في الحكومة السابقة، ومع ذلك فأنا أعتز بهذه الإستراتيجية، وأتم ذكرتم المؤسسات الدولية وقبل شهر ترأست الوفد المغربي إلى مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقيات الأمم المتحدة لمحاربة الفساد في فيينا، وكانت هناك عناية فائقة بالوفد المغربي وحظي بعدة لقاءات واعتبر أن تجربتو نموذجية في هاذ الشأن.

السيد الرئيس، الحكومة قبل بضعة أيام وقع على تعيين ممثل المجتمع المدني، جوج ديال الجمعيات المجتمع المدني، وممثلي الاتحاد العام للمقاولات المغرب، واكملت آنذاك اللائحة، وقريرا سنعتقد اجتماع ديال هاذ اللجنة ونحن نضع اللمسات الأخيرة على التقرير الوطني لتمثيل الإستراتيجية في السنتين من 16 حتى لدا ورسم آفاق العمل، وأعتقد بأن الحكومة ماضية بجدية في هاذ الاتجاه اللي كياكد الالتزامات الوطنية في الدستور فيما يتعلق بالحكومة وتعزيز قيم النزاهة، ولكن أيضا فيما يتعلق بالزجر، فيما يتعلق بالمساءلة وبالمحاسبة وبالوقاية ومن تقليص المحفزات على اللجوء إلى الفساد، وكذلك فيه الوفاء بالتزامات المملكة المغربية الدولية في هاذ الشأن.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الثاني وموضوعه التوظيف بموجب عقود وتعميق اختلالات التوازن المالي لنظام المعاشات المدنية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لتقديم السؤال، تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة رجاء الكساب:

شكرا السيد الرئيس.

² Régime Collectif d'Allocation de Retraite.

³ Caisse Marocaine des Retraites.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية:

شكرا السيدة المستشارة لأنك غادي تحي لي للمرة العاشرة بعد المائة
أن أوضح ما يلي:

المرسوم المتحدث عنه لا علاقة له بالتعاقد في الترتيب الوطنية بتاتا،
كرتها في هذه الغرفة وفي الغرفة الأخرى وفي عدة محافل وسياقات
وحوارات، لا علاقة له بتاتا، المرسوم ديال دجنبر 2016 يتعلق بالتوظيف
في الإدارات العمومية.

وما تتكلمن عنه السيدة المستشارة هي الأكاديميات، وهي مؤسسات
عمومية ماشي إدارات وعندها أنظمة خاصة، وعندها تعاقد خاص والملايين
المغاربة يتبعوا الجلسة، خاصهم شوية الوضوح ما يكونش اللبس، لا تتيح
لي الإمكانيات الوقتية باش نشرح لك، التوظيف بالتعاقد في المؤسسات
العمومية لأن ما مرتبطاش بالوزارة أولا، تتعرفوا (les établissements publics)
والأنظمة الخاصة ديالهم.

أنا تنهض لك على الإدارة، واحنا حارصين على تطبيق المقترحات
والروح ديال المرسوم. أنا شخصيا، باش انشغل 4 خبراء، طلبت الإذن من
رئيس الحكومة وباقي تنتظر الجواب، خاصك الإذن وفي حدود 4 ديال
المناصب وخاصك تثبت بأنك الخبرة اللي غتعاقد عليها ما عندكش اللي
يقوم بها، يعني واحد الترتيب وواحد التدقيق اللي يعني في منتهى الروح
ديال المسؤولية.

ما تتحدثين عنه لا علاقة له بهذا المرسوم السيدة المستشارة.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، وشكركم على مساهمكم.

وننتقل للسؤال الموجه لقطاع الصناعة التقليدية وموضوعه، دور التكوين
المهني في تنمية الصناعة التقليدية، والكلمة لأحد السادة المستشارين من
فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال، تفضل السيد المستشار
المحترم.

المستشار السيد محمد الرزمة:

السيد الرئيس،

السيدة والسادة الوزراء المحترمين،

السادة والسيدات المستشارين المحرمين،

السيدة كاتبة الدولة، يعتبر التكوين المهني الذي تقوم به وزارتم ركيزة
أساسية لتنمية قطاع الصناعة التقليدية وضمانا لاستمرار الحرف وتطويرها.

السيدة كاتبة الدولة المحترمة، ما هي مجهودات الوزارة في هذا المجال
وبرامجها الموجهة لفائدة التكوين المستمر؟ وما هي الفئات الأكثر استهدافا؟

شكرا.

لإصلاح الإدارة وتأهيل الموارد والكفاءات والخبرة، إلى آخره، نبغي نرجع
لكم حتى أنا لهاذ المرسوم ديال التعاقد وللعقد اللي ابرمتو مع الناس ديال
الترتية الوطنية كنموذج، المرسوم اللي صدرتوه العقدة للأسف غير مطابقة
ولا تخضع لهذا المرسوم، بل بالعكس هو خرق للمرسوم في حد ذاته، لأن
المرسوم وطبقا للمادة 6 مكرر ديال النظام الأساسي للوظيفة العمومية كيقول
بأن يمكن لنا نلجأو للتعاقد في حالتين:

الحالة الأولى في إطار الخبرة، وهذه كين شروط، الشرط الأول هو
توفر المعنى بالأمر على 5 سنوات بعد البكالوريا، و5 سنوات ديال الخبرة،
وهذه ما موجوداش للأسف في الناس اللي تعاقدتو معهم في إطار الترتية
الوطنية، إذن ما يمكنناش نطبقو هذا البند عليهم؛

إذا جينا البند الثاني والحالة الثانية ديال التعاقد في المرسوم، هي في
حالة محام الأعوان بالنسبة للحالات العرضية للعمل المؤقت، وهذا نرجعوا
لمدونة الشغل هي اللي تعطينا (la définition) أو لا التعريف ديال أشنو
هو هذه الحالات هذه، علما أن الترتية والتكوين هو ماشي عمل عرضي
وعمل مؤقت، هذا عيب نقولوا هذا الكلام هذا، هاذ بالعكس عمل مستمر
في الوقت وعمل وخدمة عمومية أساسية كنعبروها قضية وطنية ما يمكنش
أي بلد يتقدم إذا ما نهضناش بهذا القطاع.

ونبغى نرجع نقول لكم بأن هاذ مدونة الشغل اللي كتنص في المادة 3
على أن الضمانات الأدنى هي اللي توفرها مدونة الشغل بالنسبة لجميع الناس
اللي ما كيخضعوش لأنظمة أساسية حتى اللي تيخضعوا لأنظمة أساسية.

هنا تنشوفو بأن المرسوم، العقدة اللي درتوا مع الناس ديال الترتية
والتكوين تكرر الهشاشة وتكرس التمييز بين الفئات اللي غادي تشتغل
داخل الترتية والتكوين، كايئة فئة اللي تشتغل بشكل مستقر اللي هما
الناس ديال الوظيفة العمومية وفئة اللي غادي تكون معرضة للطرد في أي
وقت، وهذا كين عندكم في المرسوم في البند 3 وفي البند 10 اللي كيقول
بأن الأكاديمية يمكن أن تفسخ العقد من جانب واحد في أي وقت شاءت،
فقط ملزمة بأنها تعلم الشخص المعني بالأمر شهر قبل إما عبر الموقع
الإلكتروني أو عبر البريد الإلكتروني للشخص المعني.

وهذا في الحقيقة الإنسان غادي يبقى كل صباح يمشي يقابل غير الموقع
الإلكتروني ويقابل غير البريد الإلكتروني، إضافة - جملة أخيرة - بالنسبة
للكفاءة كنعرفو بأن هاذ الناس ديال الترتية والتكوين ما تيخضعوش لأقل
من شهر ديال التكوين، فأين هي هاذ الخبرة والكفاءة وأين هي هذه
المردودية؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير فيما تبقى من الوقت.

وهذا شيء مهم ومهم جدا، ماشي الحرفي اللي كيتخرج من منظومة التكوين في الصناعة التقليدية ولا علاقة له بالحيط، نريد أن ننتج وأن نخرج أجيال جديدة من المتدربين ومن الصناع والصناعات اللي عندهم إلمام بالحد الأدنى من المعارف وما يسمى بثقافة المجال.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد المستشار المحترم في إطار الرد.

المستشار السيد لحسن أدي:

شكرا السيد الرئيس،

السيدتان الوزيرتان،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيدة الوزيرة، أشكركم على جوابكم، وأكيد أن برنامج التكوين وتقديم كل وسائل الدعم للصانع التقليدي تبقى إحدى أهم الاهتمامات التي تقومون بها من مواكبة ومصاحبة هذا الصانع التقليدي، الحكومة السابقة قامت مشكورة بفتح العديد من الأوراش أهمها التغطية الصحية التي صادفنا بموجبها على القانون المنظم الذي سيدخل حيز التنفيذ ابتداء من اليوم.

نؤكد داخل فريق التجمع الوطني للأحرار على مواصلة إنجاز هذه الأوراش الإصلاحية المهيكلية على اعتبار أن الصناعة التقليدية تعد إحدى القطاعات الإستراتيجية المهمة المرتبطة "بتمغريت" ديانا وهي ما تميزنا على شعوب العالم بأسره، قطاع تراثي بامتياز يجب الاهتمام به أكثر، خصوصا فيما يتعلق ببعض الحرف الآلية اليوم إلى الاندثار بفعل غياب للمعلمين والحرفيين ديالها.

لهذا نضر على ضرورة إقرار التكوين بل وإجباريته عبر التشجيع عليه برصد مختلف الإمكانيات له المادية والبشرية وتوسيع بناء مراكز التكوين لشمول كافة مناطق المغرب لاستيعاب الطاقات المعطلة من الشباب المغربي، وخاصة السيدة الوزيرة شباب درعة-تافيلالت.

وكما يؤكد عدد من الحرفيين الجهويين للصناعة التقليدية بجهة درعة-تافيلالت أن هذا القطاع يواجه عدة تحديات ويخوض بالتالي معركة البقاء في ظل التغيرات السوسيو اقتصادية وتخوض أيضا معركة البقاء لمواجهة الانقراض.

السيدة الوزيرة المحترمة،

بات من الضروري منح الصناعة التقليدية المكانة التي تستحقها، لجعلها تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والمحلية والجهوية اللاحقة بها.

السيدة وزيرة الصناعة التقليدية،

موروث ثقافي ورهان المستقبل ومجال لإنعاش التشغيل، وكما تعلمون جميعا أن منطقة درعة-تافيلالت منطقة سياحية فيجب الاعتناء بالحرفيين وتقديم الدعم لهم وتشجيعهم ودعم الجمعيات التي تشتغل في هذا المجال.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيدة الوزيرة.

السيدة جميلة المصلي، كاتبة البوالة لدى وزير السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي مكلفة بالصناعة التقليدية

والاقتصاد الاجتماعي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار على طرح هذا السؤال.

أولا، موضوع التكوين في قطاع الصناعة التقليدية يعتبر من المحاور الأساسية، لماذا؟

لأنه أولا مرتبط بتنمية الرأسمال البشري، واحنا نتعرفو اليوم أن الرهانات على الرأسمال البشري هذا رهان كبير وكبير جدا، ثم كذلك من جهة أخرى التكوين بالنسبة لنا مهم، لأنه يساهم في حماية مجموعة من الحرف من الانقراض ويضمن استمراريتها وتعاقبها عبر الأجيال.

فاليوم موضوع التكوين عندهنا فيه برامج متعددة، كان التكوين النظامي والتكوين بالتدرج وكاين التكوين اللي هو التكوين المستمر اللي اليوم كذلك فيه مجهودات ومجهودات كبيرة، في قطاع الصناعة التقليدية لدينا اليوم 58 مركز تتعلم 60 حرفة، طبعا احنا توجهنا كاين إحصائيات، كاين أرقام اللي تتأكد أن هناك تزايد في الإقبال في كل أنواع هاذ التكوينات سواء النظامي أو التكوين بالتدرج أو التكوين المستمر، كاين تزايد في الأعداد وتزايد في عدد المستفيدين وكذلك في نوعية التكوين، خاصة بعد الانفتاح على الجامعة.

اليوم كاينة اتفاقية تربطنا مع مجموعة من المؤسسات الجامعية في بلادنا، تقريبا 16 اتفاقية، هذه الاتفاقية تؤسس لتعاون جديد، بمعنى أننا في إطار أن الجامعة هي في خدمة المجتمع والبحث العلمي خاصو يكون في خدمة المجتمع، في إطار هاذ التعاون اللي بيننا وبين الجامعات، مشكورين تيقوموا به، أننا نتلجؤوا للحاجيات اللي تتكون في مجموعة ديال الحرف، وتتناولو نجابو على هاذيك الحاجيات من خلال بحث علمي دقيق، هاذ الأمر تدار مع جامعة بن طفيل في القنيطرة، وكاين كذلك مع جامعات أخرى.

واليوم في إطار الأسبوع الوطني للصناعة التقليدية كانت مناسبة لتخصيص يوم للبحث العلمي ودوره في تنمية الصناعة التقليدية، وطبعا خرجنا بمجموعة ديال التوصيات والخلاصات اللي احنا مع المركز الوطني للبحث العلمي والتقني غباشرو التنزيل ديالها، لأنها غتضمن تكوين مستمر وتكوين اللي غادي يستجاب للحاجيات الحقيقية ديال الصناع والصناعات وكذلك ديال المكونين في هذه المنظومة.

كذلك أريد أن أشير أنه اليوم هاذ الموضوع ديال التكوين المستمر احنا لا نريده في المنظومة وفي التأطير ديالنا الجديد، ميكونش فقط تكوين تقني، ولكن نريد تكوين تقني حرفي نعم، ولكن كذلك التكوين في ثقافة المجال،

السيدة الوزيرة المحترمة،

ملي تهضرو على درعة-تافيلاالت فهي ميدلت، الراشيدية، زاكورة
وتغير ووارزازات، هاذ المنطقة راه فيها الحرفين خصهم الدعم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا السيدة الوزيرة.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية

والاقتصاد الاجتماعي مكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي:

شكرا السيد المستشار على هاذ التوضيحات وعلى هاذ الإضافات،
لأن اليوم أنت أشرقي لقضايا كثيرة، ما غيسعفينش الوقت ولكن غنشير
لبعض الأمور.

أولا التغطية الصحية اليوم هي تشكل محور اهتمامنا في القطاع، واليوم
هناك بدأ وأتم كنعرفوا أن هاذ المسلسل اليوم يدخل في إطار كبير اللي هو
التغطية الاجتماعية بشكل عام والاهتمام بهاذ الجانب، الاهتمام بالجانب
الاجتماعي كنعبروه مركزي في هذه المرحلة واحنا مشغولين على هاذ
الموضوع.

المسألة الأخر هي القضية المرتبطة بالمهن المهدة بالاقراض تنظم ملتقى
في دورته السابعة في إطار الأسبوع الوطني واللي اليوم أكد أنه كين اهتمام
عندنا إحصاء وتوصيف لكل هاته المهن تقريبا 46، 26 تم توصيفها وتدوينها
وجاري التكوين فيها، وهذا كنعبر أنه إنجاز كبير كبير جدا.

الموضوع الآخر المرتبط بأنه عندنا دراسة اليوم طبقتها حول الحاجيات
الحقيقية في كل الجهات، بالمناسبة الجهة التي تكلمت عنها همة غنية جدا في
الصناعة التقليدية وكذلك جهات أخرى، فغربنا ككل، يعني المغرب اليوم
بلد يمكننا أن نتفخر بالمنتوج التقليدي وأن نتفخر بمجهودات الصناع
والصناعات التقليدية في شتى ربوع الوطن،

السيد رئيس الجلسة:

شكر السيدة الوزيرة.

السيدة الوزيرة لاحظت أننا أضفنا دقيقة ولكن هذا تشريف للصناع
التقليديين خصوصا اليوم، اليوم الوطني للصناعة التقليدية، شكرا.

وننتقل إلى السؤال الأخير في جدول الأعمال الموجه لقطاع التجارة
الخارجية، وموضوعه قطع الغيار المستوردة من الخارج، والكلمة لأحد
السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة، تفضلوا السيد المستشار
المحترم.

المستشار السيد عبد الرحيم الكيلي:

شكرا السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

السيدة كاتبة الدولة،

السادة والسيدات والمستشارين،

كشفت الجمعية المغربية للصناعة وتسويق السيارات أن 70% من قطع
الغيار المستوردة من الخارج غير مطابقة للمعايير المصرح بها عالميا، حيث
أن من بين كل 3 قطع غيار تم تحليلها ثبت أن 2 منها مغشوشة.

كما تكبد هذه القطع الاقتصاد الوطني خسارة تقدر ب 11 مليار درهم
سنويا، وتقتل 3300 مواطن مغربي.

من أجل ذلك نسائلكم السيدة كاتبة الدولة المحترمة عن الإجراءات التي
تعتزمون اتخاذها لمراقبة جودة قطع الغيار المستوردة، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيدة الوزيرة.

السيدة ارقية درهم كاتبة الدولة لدى وزير الصناعة والاستثمار والتجارة

والاقتصاد الرقمي مكلفة بالتجارة الخارجية:

شكرا السيد المستشار المحترم.

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمون،

أنا أولا كنشكركم على هذا السؤال لأنه فعلا كيدخل في إطار الاهتمام
ديالنا ككنا، حكومة وأيضا كاستشارين، أو كمثلتي الأمة على هذا القطاع
المهم، لأنه هذه إجراءات اللي خاصنا نشددو فيها ويكون فيها الصرامة لأننا
كنعرفو بأن هذا كيه سلامة المواطنين واحنا أنا أشاطركم الرأي بأن خاص
يكون هناك تشديد ويكون هناك صرامة في المراقبة وفي اليقظة المستمرة.

بالنسبة للأرقام اللي عطيتي فهي أرقام، أولا السؤال ديال 2016،
جوج ديال قطع الغيار خاسرين من 3، فهذا ما غنعقولش مبالغ فيه، حاشا
السيد المستشار، ولكن أيضا كنظن بأن هناك إجراءات تدارت كثيرة إلى
حد الساعة فهي تحولنا أننا يكون هناك تجديد ويكون هناك مراقبة
مستمرة، وهذا ما هو الآن عازمة عليه الوزارة وما تشتغل عليه الوزارة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الرحيم الكيلي:

شكرا السيدة كاتبة الدولة.

غير احنا ما كنشكوش في المجهودات ديالكم وكنعرفوك أنني مازال
جديدة في هذا الميدان ولكن راك كتديري مجهود، كتبذلي مجهود، واذن
احنا هاد قطاع الغيار المغشوش اللي بدون جودة اللي كيعطي واحد

الوزارة دارت إجراءات، دارتها بالنسبة أولا دارتها ل16 مواصفة إجبارية كهم كبلات الفرامل، السرعة، مبدل السرعات، البطاريات، زيوت الفرامل، أحزمة نقل الحركة، أسطوانات الفرامل، مبدل السرعة، مصفاة الزيوت والوقود، خراطيم أنظمة الكبح الهيدروليكي، العجلات، النواض والزجاج، كلها هذه مواصفات إجبارية.

كنعرف بأن اليوم هناك قانون إجباري بالنسبة لقطاع الغيار في الاستيراد أنهم ملزم كل قطاع غيار غادي يدخل للمملكة بالنسبة للمستورد يكون هناك قانون إجباري باش أن هناك المنتج يمشي لختبرات مختصة باش تعابنوا، أيضا هذا بالنسبة للإستيراد.

هناك أيضا بالنسبة للمنتوج اللي يكون محلي، هناك أيضا حملات اللي تتدار دائما في .. نعطيك غير كمثال 2017 كان 34271 ملف استيراد اللي تتأخذ، تتأخذ منه 762 عينة للفحص، 73 صنف منه كان ما تيطابقش للمعايير التقنية، ولذلك فهناك إجراءات متخذة وهذا الأمور كلها تتمشي للقضاء.

أيضا بالنسبة للإجراءات اللي خذتها الوزارة في هاذ المجال، هناك أيضا إجراءات اللي خذتها وهي أيضا مع اللجنة الوطنية للملكية الفكرية ومحاربة التمرد بالتعاون مع الشركاء في القطاع العام والخاص لأن ما يمكنش نشغلو بدون هذين القطاعين، تتقوم بوضع نظام علامة خاص بخدمات توزيع قطاع غيار السيارات، سلامتنا، وهذا كيمكن المستهلك من التمييز بين الأصلي والمزور.

أنا متفقة معك بأن رغم هذه الجهود المبذولة في هذا القطاع، ولكن هناك أيضا إكراهات، الإكراهات هي أيضا داخلية في إطار المنتجات اللي تتدخل عن طريق التهريب فهذه اللي ما تتخليناش أننا نواكبوا أو أننا نسيطرنا على هذا القطاع بالشكل كبير.

أنا متفقة معك بأن الإجراء تبذل بشكل أوسع والجهودات كندار بشكل أوسع، ولذلك هناك تقنين إجباري بالنسبة للمستهلك وأيضا للمستورد وأيضا بالنسبة للقطاع المحلي.

هناك أيضا درنا بوابة الكترونية اسميتها (khidmat) فقط غير هذي للإشارة، (khidmat-almostahlik.ma) يعني أي مشكل ممكن التبليغ عليه أو لا الرجوع لهذه البوابة للتبليغ به. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

كذلك نحن ساهمنا في إطار المرونة من أجل السلامة. نشكركم السيدة الوزيرة على مساهمتكم، شكرا لمساهمتم جميعا. ورفعت الجلسة.

حوادث سير قاتلة، اللي كنتخلي مشاكل ديال الأرامل الأيتام، عائلات متشردة، معاقين، كنتخلي واحد المشاكل اقتصادية واجتماعية ما عندهاش الحد، واحنا اللي كيمنا هو الصحة والسلامة ديال المواطنين، أولا.

ثانيا، التأثير ديال على هاذ القطاع الصناعي هي كايته هذه المنافسة ديال هاذ الناس اللي كنجيبو من عندهم هاد السلع اللي هي فيها مشاكل، كايته أئمة بخسة، أئمة بخسة، يعني تتقام بواحد الثمن عادي بالعمل ديالنا احنايا بالشركات اللي تيديروا الصناعة ديال هاذ (Les Pièces) كيكون عندهم جودة على هاذ السلالات اللي تتجي.

إذن عندنا ما تقدروش ننافسهم، ملي ما غاديشاي تقدرنا ننافسهم، غادي يمشي للشركات ديالنا باش يسدوا وهاد قس على ذلك، راه كايين واحد العدد ديال الشركات دابا مثلا شركات النسيج، شركات الزليج عدد ديال الشركات اللي هما تيسدو اليوم وهاد الناس ديالنا فين تيمشيو؟ تيمشوا للبطالة، يعني احنايا خاصنا نديرو حد من هاذ المشاكل، خاصنا ندافعو على هاذ الصناعيين ديالنا ندافعو على هاذ، لأن إلى ما دافعنناش عليهم راه كايته دابا بطالة كايين ناس متشردين عائلات أولادهم مشردين، حتى لاين هاذ الشئ غادي نبقاو به؟

إذن خاصنا نخممو لهاذ الصانع باش نخلو ليه المشاكل ديالو وباش يكون حتى هو في واحد المستوى اللي هوايا راق، لأن إلى بقينا في هاذ الطريقة هذه راه ما غاديشاي نزيدو وعاد تسنى اللي جاي، احنا مثلا في برشيد عندنا، احنا برشيد كانت هي ثاني منطقة صناعية، اليوم عندنا 35 وزين اللي سدات، إذن هاذ الناس ديالها في غادي تمشي؟

السيد رئيس الجلسة:

اتمى الوقت السيد الرئيس، السيد المستشار.

الكلمة لكم السيدة الوزيرة.

السيدة كاتبة المولاة لدى وزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد

الرقمي مكلفة بالتجارة الخارجية:

شكرا السيد المستشار.

تنظن بأن التجديد حيث باقية جديدة تنظن بأنني حريصة أكثر وأكثر وغادي نكون حريصة أكثر وأكثر، لأنني حريصة على المنطقة ديالنا وحريصة على جهات أخرى، إذن أنت ذكرت ليا غادي نرجع أنت ذكرت ليا التنافسية اللي تتخليكم باش تسدوا هاذ المصانع، أنا متفقة معك بأن المنتج أو المنتج المغربي خاصنا نحافظو عليه في التنافسية ولكن أنا بالنسبة لي نرجع للسؤال اللي هو قطاع الغيار اللي هي مهمة جدا.